واو الثمانية في القرآن الكريم بين القبول والرفض

دراسة بلاغية

إعداد الدكتور

محمود ياسين عوض سيد شناوي

مدرس البلاغة والنقد

في كلية اللغة العربية بالقا

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

الملخـــص

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وبعد:

" واو الثمانيـــة " مصـــطلح مشـــهور بـــين أهـــل العلـــم؛ حيـــث ذكـــروا أن مـــن خصـــائص كلامهـــم أنهـــم يلحقـ ون الـــواو في الثـــامن مـــن العـــدد، واختلفـــوا في تلـــك " الـــواو"؛ بـــين مثبـــت ومـــانع، وتجـــد الخـــلاف ظـــاهرا في إثباتهـــا في القـــرآن الكـــريم، فلهـــم فيهـــا مـــذهبان؛ مـــن يقـــول بوجودهـــا، ويـــأتي بشـــواهد لهـــا، ومـــن يمنعهـــا ويحمـــل تلـــك الشـــواهد عـــلى وجـــه آخـــر غـــير الثمانيـــة؛ وكـــلٌ لـــه حجتـــه، وهـــذه دراســـة حـــول وجودهـــا في القـــرآن الكـــريم؛ بـــين القبـــول والـــرفض، والله الهادي إلى سواء السبيل.

الكلمات المفتاحية: واو الثمانية – دراسة بلاغية

Controversy around the *wāw* (and) Associated with the Eight Element as Presented in the Holy Qur'ān: A Rhetorical Study

By: Dr. Mahmoud Yasin Awad Sayyed Shinawi

Professor of Rhetoric and Literary Criticism at the Faculty of Arabic Language, Cairo

E.MAIL: mahmoud.yasin@azhar.edu.eg

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon Prophet Muhammad.

Wāw Ath-thamāniyah (associated with the eight element to mention) is a common term among the scholars of Arabic. They mention that joining the *wāw* to the eighth element is a characteristic of their speech. They disagreed among themselves on that *wāw*. Some ascertain its existence, while others dismiss it. This difference of opinion reflects on the writings by linguists who study the Holy Qur'ān. One school of thought seeks to prove it, citing examples for it. Another school infers different indications from those examples, providing their own evidence as well. So, this is a study about admitting or rejecting the idea of its existence in the Qur'ān. God is our Guide to the right path.

Key words: controversy around *wāw althamāniyah*– rhetorical study

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين؛ سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد فلم يعلم التاريخ أمة شُغِلت بكتابها كما شُغِلَ المسلمون بالقرآن الكريم، فأقبلوا عليه حفظا وتعلما وتفسيرا...إلخ، ولم يتركوا حرفا منه إلاّ ووقفوا عنده، وبيّنوا معناه، في إطار علمي سديد، ثم إنّ النص القرآني نصّ حمّال؛ يحوي الحرف منه من النكات ما يحوي، ويحاول كلٌ أن يخرج منه ما يفتح الله ـ تعالى ـ به عليه، فمنهم من يُوفق ويُرْزَق الصواب، ومنهم من يجتهد ولا يُهدى إليه.

ومن الحروف التي شُغل أهل العلم بها الواو التي اصطلحوا على تسميتها " واو الثمانية "، فأثبتها البعض وجعل لها شواهد في كتاب الله ـ تعالى ـ ، ورفضها البعض بشدة ، فأحببت أن أبحث تلك المسألة ؛ لأقف على حقيقة وجودها أو عدمه .

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، ففي المقدمة بيّنت سبب الدراسة وخطتها ومنهجها، وفي التمهيد تحدثت عن أهمية مبحث الفصل والوصل في الدرس البلاغي، وعن معنى واو الثمانية، وفي المبحث الأوّل: المجيزون لها، وفي المبحث الثاني: المانعون لها، وفي الخاتمة أهم ما وصلت إليه الدراسة.

هذا وقد كان من منهج الدراسة أن أذكر رأي أحدهم في المسألة،وأبدأ بالسابق ثم اللاحق، ثم مناقشه كلٍ، والمقارنة بين أقوالهم لمعرفة الوجه الأمثل الذي يليق بكتاب الله عزّ وجلّ.

وبعد فإني أسأل الله ـ تعالى ـ إخلاصا وعونا، إنّه خير مجيب ، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

تمهيـد

الفصل والوصل من أهم المباحث التي شغلت البلاغيين، وقد بلغ من اهتمامهم به أن جعله البعض حدا للبلاغة، يقول الشيخ عبد القاهر:" اعلمْ أنَّ العلمَ بما ينبغي أن يُصْنَعَ في الجملِ من عطفِ بعضها على بعضٍ، أو تركِ العطفِ فيها والمجيء بها منثورة، تُسْتَأْنَفُ واحدةٌ منها بعد أخرى من أسرارِ البلاغة، ومما لا يتأتَّى لتمامِ الصَّوابِ فيه إلاَّ الأعرابُ الخُلَّص، و إلّا قَوْمٌ طُبِعُوا على البلاغة، وأوتوا فنّاً مِنَ المعرفة في ذوقِ الكلامِ هم بها أفرادٌ. وقد بلغَ من قوة الأمر في ذلك أنَّهم جعلوهُ حَدّاً للبلاغة، فقد جاء عَنْ بعضهم أنه سُئِل عنها فقال: "مَعْرِفَةُ الفَصلِ منَ الوصلِ"، ذاك لغموضِه ودقِة مَسْلكِه، وأنَّه لا يَكْمُلُ لإحرازِ الفضيلة فيه أحدٌ، إلاَّ كَمَلَ لسائِر معاني البلاغة."[1]

ثم إنّ أكثر اهتمامهم كان بالواو من سائر حروف العطف ؛ إذ ليس للواو معنى ظاهر سوى الإشراك في الحكم ، بخلاف الحروف الأخرى ، فإن معناها بيّن ، وذلك على حد ما بيّنه الشيخ عبد القاهر في قوله:"واعلمْ أنه إنما يَعْرِضُ الإشكالُ في "الواو" دونَ غيرِها مِنْ حروفِ العطفِ، وذاك لأَن تلكَ تفيدُ مع الإشراكِ معاني، مثلَ أنَّ "الفاء" توجب الترتيب من غير تراخ، و "ثم" توجبه مَع تراخٍ، و "أوْ" تردِّدُ الفعلَ بينَ شيئين وتجعلُهُ لأحدهما لا بِعَيْنِه، فإذا عطفتَ بواحدة منها الجملةَ على الجملةَ، ظهرتِ الفائدةُ، فإذا قلت: "أعطاني فشكرته"، ظهرَ بالفاءِ أنَّ الشكرَ كان مُعْقَباً على العطاءِ ومسبَّباً عنه وإذا قلتَ: "خرجتُ ثم خرجَ زيدٌ"، أفادتْ "ثم" أن خروجَه كان بَعْدَ خروجِكَ، وأن مُهْلَةً وقعتْ بينهما وإذا قلتَ: "يعطيكَ أو يكسوكَ"، دلَّتْ "أو" على أنه يفعلُ واحداً منهما لا بِعَيْنِه.

وليس "للواو" معنى سوى الإشراكِ في الحكمِ الذي يَقْتَضيهِ الإعرابُ الذي أتبعتَ فيه الثانيَ الأولَ. فإذا قلت: "جاءني زيد وعمرو" لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك عمرو في المجيء

(١) دلائل الإعجاز٢٢٢ ، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر ، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

الذي أثبتَّه لزيدٍ، والجمْعِ بينُه وبينَه، ولا يُتَصوَّرُ إشراكٌ بينَ شيئين حتَّى يكونَ هناك معنى يقعُ ذلك الإشراكُ فيه. وإذا كانَ ذلك كذلكَ، ولم يكن مَعَنا في قولنا: "زيد قائم وعمرو قاعدٌ" معنى تزعمُ أن "الواو" أشركتْ بَينَ هاتين الجملتين فيه، ثبت إشكال المسئلة"(١)

من هنا اهتم العلماء بالواو، وحاولوا حصر المعاني التي تأتي عليها في اللغة، حتى عدّ لها صاحب " الجنى الداني في حروف المعاني " أربعة عشر نوعا، وقال بعد أن بيّن أقسامها: "فهذه جملة أقسام الواو، وهي أربعة عشر قسماً. وبقيت للواو أقسام أخر، ذكرها النحويون، ليست من حروف المعاني"(٢)

هذا ومن المعاني التي ذكرها البعض للواو ما عُرِفَ بـ" واو الثمانية " ، وقالوا إنّ من طبيعة العرب أن تلحق الواو الثامنَ من العدد ، يقول المرادي :" قالوا: من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد، فيقولون: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية"(٣) ، وذكروا في القرآن الكريم شواهد لها .

وقد اختلفت أقوال أهل العلم في هذه الواو؛ فمنهم من أثبتها في اللغة وذكر لها شواهد في الذكر الحكيم، ومنهم من منعها، وحمل شواهدها في القرآن على وجوه أخرى غير الثمانية، وكلٌ كان له حجته التي يدعم بها كلامه.

وفي الصفحات القادمة أذكر قول المجيزين وشواهدهم، وقول المانعين وأدلتهم ، وأناقش كلا ؛حتى نصل إلى القول الصواب الذي يليق بكتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ ، والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) السابق ٢٢٤.

(٢)الجنى الداني في حروف المعاني ١٧٣،المحقق: د: فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ، الناشر :دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

(٣) السابق ١٦٧.

المبحث الأول: المجيزون لها

في هذا المبحث أتناول رأي من قال بجواز وقوعها في القرآن الكريم، ثمّ أناقشه بما يناسب المقام الذى جاءت فيه الواو، حتّى يتبيّن صواب هذا الرأي من عدمه، وقد راعيت ترتيب أقوالهم بتقديم السابق على اللاحق؛ لمعرفة أصل المسألة ؛ من قال بها ؟، وكيف تطورت ؟ ، وهل أضاف اللاحق إلى السابق ؟ .

١ـ ابن خالويه (١):

يعدُّ ابن خالويه من أوائل النّحاة القائلين بوجود واو الثمانية في القرآن الكريم، فقد جعل قول الله ـ تعالى ـ ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾من الآية الكريمة:﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۬ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴾ الكهف: ٢٢شاهدا عليها، نَسبَ إليه ذلك غيرُ واحد من أهل العلم، منهم ابن عطية (المتوفي: ٥٤٢هـ)، جاء ذلك في تفسيره الآية السابقة؛ حيث يقول:" والواو في قوله:" وَثامِنُهُمْ "طريق النحويين فيها أنها واو عطف دخلت في آخر إخبار عن عددهم، لتفصل أمرهم، وتدل على أن هذا نهاية ما قيل، ولو سقطت لصح الكلام. وتقول فرقة منها ابن خالويه: هي

(١)ابن خالَوَيْه :(٠٠٠ – ٣٧٠ هـ = ٠٠٠ – ٩٨٠ م) الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله: لغويّ، من كبار النحاة. أصله من همذان. زار اليمن وأقام بذمار مدة، وانتقل إلى الشام فاستوطن حلب. وعظمت بها شهرته، فأحله بنو حمدان منزلة رفيعة. وكانت له مع المتنبي مجالس ومباحث عند سيف الدولة. وعهد إليه سيف الدولة بتأديب أولاده. وتوفي في حلب. من كتبه (شرح مقصورة ابن دريد – خ) و (مختصر في شواذ القرآن – ط) و (إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز – ط) و (ليس في كلام العرب – ط) و (الاشتقاق) و (الجمل) في النحو، و (المقصور والممدود) و (البديع) ينظر : الأعلام٢/ ٢٣١ . الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة – مايو ٢٠٠٢ م .

واو الثمانية..."[1] .

وممن نسب هذا القول لابن خالويه القرطبيُّ (المتوفي: ٦٧١هـ)؛ حيث قال :" وَقَالَتِ فِرْقَةٌ مِنْهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ: هِيَ وَاوُ الثَّمَانِيَةِ."[2] .

و قد ذكر ابن خالويه في كتابه" الحجة في القراءات السبع" أنّ بعض العرب يسميها "واو العشر "؛ حيث قال في حديثه عن آية الزمر :" فَإِن قيل فَمَا وَجه دُخُول الْوَاو فِي إِحْدَاهمَا دون الأخرى فَقيل فِيهِ غير وَجه ؛ قَالَ قوم هِيَ زَائِدَة، فدخولها وخروجها وَاحِد ،كَمَا يُزَاد غَيرهَا من الْحُرُوف، وَقَالَ آخَرُونَ: الْعَرَب تعد من وَاحِد إِلَى سَبْعَة وتسميه عشرا ثمَّ يأْتونَ بِهَذِهِ الْوَاو فيسمونها وَاو الْعشْر؛ ليدلوا على انْقِضَاء عدد، وَذَلِكَ فِي مثل قَوْله تَعَالَى : ﴿ ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ﴾،فَلَمَّا سمي سَبْعَة أَتَى بعد ذَلِك بِالْوَاو، وَمثله قَوْله: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾، وَمثله قَوْله تَعَالَى فِي صفة الْجنَّة: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾، لِأَن للجنة ثَمَانِيَة أَبْوَاب وللنار سَبْعَة"[3]

ولم أجد أحدا من أهل العلم ذكرها بـ" واو العشر " إلاّ ما جاء عند ابن خالويه ، وقد جاء في البرهان للزركشي ما يفيد أنّ ابن خالويه ذكرها صراحة بواو الثمانية ؛ حيث ذكر الزركشي في حديثه عن آية الزمر السابقة :" حُكِيَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالَوَيْهِ فِي مَجْلِسِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ فَسُئِلَ ابْنُ خَالَوَيْهِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ

(١)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/ ٥٠٨، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ .

(٢)الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٣٨٢ ، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، الناشر : دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة : الثانية ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م .

(٣)الحجة في القراءات السبع ،٣١١، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم ،الناشر: دار الشروق – بيروت ، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ .

أَبْوَابُهَا ﴾ ، فِي النَّارِ بِغَيْرِ وَاوٍ، وَفِي الْجَنَّةِ بِالْوَاوِ فَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: هَذِهِ الْوَاوُ تُسَمَّى وَاوَ الثَّمَانِيَةِ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْطِفُ الثَّمَانِيَةَ إِلَّا بِالْوَاوِ ..."[1] ، وعلى كلٍ الشائع الذي نُسِب إلى ابن خالويه واو الثمانية ، وهو الذي يناسب شواهدها التي استدلوا بها عليها ، وسيأتي هذا في مناقشة أقوالهم إن شاء الله.

٢ـ الثعلبي[2]:

ثم يأتي بعد ابن خالويه في القول بإثباتها الثعلبي؛ في كتابه" الكشف والبيان عن تفسير القرآن "، عند حديثه عن آية الكهف السابقة، فذكر أن هذه الواو فيها قولان ؛ الأوّل: يفيد بأنها واو الثمانية ، حيث يقول:" قال بعضهم: هذه الواو واو الثمانية، إن العرب يقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، لأن العقد كان عندهم سبعة كما هو اليوم عندنا عشرة. ونظيره قوله ـ تعالى ـ:﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ التوبة: ١١٢ ،وقوله في صفة أهل الجنّة :﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ الزمر: ٧٣ ، وقوله لأزواج النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ:﴿ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ التحريم: ٥ "[3]

---

(١)البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٨٩،المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧

م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي.

(٢)الثَّعْلَبي(٠٠٠ - ٤٢٧ هـ = ٠٠٠ - ١٠٣٥ م) أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق: مفسر، من أهل نيسابور له اشتغال بالتأريخ من كتبه (عرائس المجالس - ط) في قصص الأنبياء، و (الكشف والبيان في تفسير القرآن) يعرف بتفسير الثعلبي ، ينظر: الأعلام ١/ ٢١٢.

(٣)ينظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٦/ ١٦٣،١٦٢ ، تحقيق: محمد بن عاشور ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.

مناقشة ابن خالويه والثعلبي فيما ذهبا إليه:

وإنّما جمعت بينهما في المناقشة؛ لأنّ القول بوجودها قد نُسب إليهما ، وكل من جاء بعدهما استقى من كلامهما .

وقد ذكرا قول من ذهب إلى أن الواو في آية الكهف واو الثمانية، فنهاية العقد عندهم كان سبعة، كما أنّ نهاية العقد عندنا الآن عشرة، فلما انتهي العقد في قوله :﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ ﴾ جاء بالواو مع لفظ الثمانية ؛ جريا على عادتهم في ذلك.

والآية الكريمة هي الشاهد العلم في هذا البحث، وهي تحكي اختلاف الناس في عدد أهل الكهف، وقد مضت على نسق معين ؛ حيث جاءت أوّلا بدون الواو في قوله : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ،وقوله :﴿ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾، فلم يقل :" ثلاثة ورابعهم كلبهم " ، " خمسة وسادسهم كلبهم " فترك الواو في هذين الموضعين ، ثم غاير في النظم فقال:﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، وجاء بالواو في لفظ الثامن، مما جعل ابن خالويه والثعلبي ومن ذهب مذهبهما يقول بأنّ هذه الواو تسمى واو الثمانية ، وهي التي تلحق المعدود الثامن ، وعندهما أنّ العرب يعدون إلى سبعة دون عطف، فإذا انتهي السبعة عطفوا الثمانية عليها بالواو، معنى هذا أنّ الآية الكريمة جرت على نهج العربية في اقتران الثامن بالواو.

لكن هل جاءت الآية هكذا لمجرد موافقة العربية دون أن يكون وراءه سرٌّ؟ حتما يكون له سرٌّ وإن غاب عنَّا، ثمّ إذا كان من طبيعة العرب أن يعطفوا بالواو الثامن دون غيره من الأعداد، فَلِمَ لم يذكروا شاهدا واحدا من كلام العرب يؤكدون به هذا المذهب؟

إنّ العطف بالواو في الآية السابقة له نكتة، تذهب بذهاب الواو، وليس فقط لموافقة العربية، فمطابقة الكلام للعربية شرط في صحته، ثمّ تأتي البلاغة لتبيّن سرّ هذا النظم، والفرق بينه وبين غيره ؛ يقول الزمخشري :" فإن قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة، وَلِمَ

دخلت عليها دون الأوّلين ؟ قلت: هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة، في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر. ومررت بزيد وفي يده سيف. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ الحجر: ٤، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: ﴿ سَبۡعَةٌ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾ ، قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما رجم غيرُهم. والدليل عليه أنّ الله سبحانه أتبع القولين الأولين قوله:﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ ﴾، وأتبع القول الثالث قوله:﴿ مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞ ﴾ ، وقال ابن عباس ـ رضى الله عنه ـ : حين وقعت الواو انقطعت العدّة، أي: لم يبق بعدها عدّة عادٍّ يلتفت إليها. وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والثبات."[1]

فائدة دخول الواو عند الزمخشري تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم، قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرجموا بالظن كما رجم غيرهم. وما ذكره الزمخشري في فائدة الواو طيب جدا، لكن جعله الجملة الواقعة بعد الواو صفة مخالف لأهل العلم؛ فالزمخشري من مذهبه جواز الفصل بين الصفة والموصوف، وأهل العلم لا يجيزونه؛ إذ الموصوف وصفته كالشيء الواحد ، والعطف يقتضي المغايرة، ويجعلون الواو في آية الكهف وأمثالها للعطف أو الحال .يقول ابن هشام في حديثه عن المعاني التي تأتي عليها الواو :" الْوَاو الدَّاخِلَة على الْجُمْلَة الْمَوْصُوف بهَا ، لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أَن اتصافه بهَا أَمر ثَابت، وَهَذِه الْوَاو أثبتها الزَّمَخْشَرِيّ وَمن قَلّدهُ وحملوا على ذَلِك مَوَاضِع ، الْوَاو فِيهَا كلهَا وَاو الْحَال نَحْو ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ ﴾البقرة: ٢١٦ الْآيَة و ﴿ سَبۡعَةٌ وَثَامِنُهُمۡ

(١) الكشاف / ٧١٣، ٧١٤ الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ .

كَلْبُهُمْ ﴾"[1]

ويعجبني في هذا المقام ما ذكره صاحب المفتاح ؛ حيث ذكر أنّ الواو للحال ، ثم التمس العذر للزمخشري فيما ذهب إليه ، من أن تكون الواو فيما سبق داخلة على صفة، وجعل هذا من قبيل النسيان لا الخطأ حيث قال:" وأما نحو قوله ـ عز اسمه ـ :" ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ فالوجه عندي هو أن﴿ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ حال لقرية لكونها في حكم الموصوفة نازلة منزلة وما أهلكنا قرية من القرى لا وصف، وحمله على الوصف سهو لا خطأ ولا عيب في السهو للإنسان "[2] ، رحم الله السكاكي ؛ لم يجعل صنع الزمخشري من الخطأ وإنّما جعله من النسيان ، وهذا من أدب أهل العلم فيما بينهم ، فالعلم رحم بين أهله .

وبغض النظر عما ذهب إليه الزمخشري من أنّ الجملة بعد الواو صفة لما قبلها، أو حال كما ذهب إليه البعض، فإن للواو دلالة واضحة؛ وهي المغايرة بين القولين السابقين، وبيان أنّ الصواب قول من قال بأنّهم سبعة وثامنهم كلبهم، فهو القول الفصل في عدد أهل الكهف، وهو قول قد جاء عن علم دون رجم بالغيب، بدليل أنّه قال بعد القولين الأولين: ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾، وأتبع القول الثالث بقوله:﴿ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ .

هذا وقد ذكر الثعلبي في آية الكهف كلاما قريبا من هذا؛ فقال:" وقال بعضهم: هذه واو الحكم والتحقيق، فكأنه حكى اختلافهم فتمّ الكلام عند قوله: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ ﴾ ، ثمّ حكم أن ثامنهم كلبهم، والثامن لا يكون إلّا بعد السّابع، فهذا تحقيق قول المسلمين. ﴿ رَّبِّيٓ

(١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٧٧، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر ـ دمشق ، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م .

(٢)مفتاح العلوم ٢٥١،علق عليه: نعيم زرزورالناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثانية ،١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ، قال قتادة: قليل من الناس." (١) .

مضمون هذه الوجه أن الواو في الآية هي واو الحكم والتحقيق ؛ بمعنى أنّ الأقوال السابقة قد تمّت عند قوله :﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ ﴾ ، ثم جاء القول الفصل ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، ليبيّن أن الصحيح قول من قال :﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ ﴾ ؛ بدليل أنه قال بعده :﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾؛ وغاير في النظم وجاء بالواو وهذا أحسن من قوله إنّها للثمانية.

ثم ذكر ابن خالويه والثعلبي أنّ لها نظيرا في كتاب الله، وجاءا بثلاثة شواهد لتأكيد ما ذهبا إليه؛ أنّ الواو للثمانية، ويفهم من إتيانهما بنظائر من القرآن لآية الكهف عقب الوجه السابق أنهما يوافقان عليه؛ حيث لم يذكرا بعده ما يفيد إنكارهما له، بل ذِكرُهما أن له نظيرا دليل على قبوله.

أما الشواهد التي جعلاها نظيرا لآية الكهف فالآية الأولى قول الله ـ تعالى ـ: "﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ التوبة: ١١٢

هذه الآية قيلت في سياق الحديث عن الجهاد في سبيل الله، بعد ذلك ذكرت لهم عدة صفات، جاءت كلّها بغير واو إلاّ في الصفة الثامنة، وهي قوله:﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ ، فهذا دليل استدل به الرجلان ومن قال قولهما ، على وجود واو الثمانية في القرآن الكريم؛ لأنّها لحقت الثامن من الصفات ، وقد ناقش أهل العلم هذا الكلام ، فمنهم من أجازه، وجعل منه دليلا على ما سبق ، ومنهم من منعه.

والآية وإن كان ظاهرها دليلا على وجود واو الثمانية؛ حيث لحقت الثامن من الصفات دون غيره، إلاّ أنه من الممكن الرد على ذلك، وقد ذكر كثير من أهل العلم وجوها للواو في

(١) السابق .

الآية ، غير أنّها واو الثمانية ؛ من هؤلاء الرازي، فقد ذكر لها ثلاثة أوجه فقال :" وَأَمَّا دُخُولُ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ فَفِيهِ وُجُوهٌ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ التَّسْوِيَةَ قَدْ تَجِيءُ بِالْوَاوِ تَارَةً وَبِغَيْرِ الْوَاوِ أُخْرَى. قَالَ تَعَالَى: ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾ غافر: ٣ فَجَاءَ بَعْضٌ بِالْوَاوِ، وَبَعْضٌ بِغَيْرِ الْوَاوِ."[1] .

مفاد هذا الوجه أنّ التسوية بين الصفات تأتي بالواو وبغيرها، وجعل آية غافر شاهدا؛ حيث جاءت بين ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ ، ولم تأت مع الصفات الأخرى في الآية الكريمة ، وهذا الوجه ـ عند الرازي ـ لا أفهم منه إلاّ أنّ مجيء الواو وتركها سواء ، وهذا مما لا أميل إليه؛ فمن المؤكد أنّ لها علة ، وإن عجزنا عن إدراكها فلا يمنع وجودها .

أما الوجه الثاني عند الرازي هو " أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ التَّرْغِيبُ فِي الْجِهَادِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ ذَكَرَ الصِّفَاتِ الستة، ثُمَّ قَالَ: ﴿ ٱلْآمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ والتقدير: أن الموصوفين الصفات السِّتَّةِ، الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ رَأْسَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَرَئِيسَهُ، هُوَ الْجِهَادُ، فَالْمَقْصُودُ مِنْ إِدْخَالِ الْوَاوِ عَلَيْهِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا." [2]

ذكر الرازي أن السياق العام للآيات هو الترغيب في الجهاد في سبيل الله والحث عليه، ثم ذكر ست صفات ، وأنّ الموصوفين بتلك الصفات هم الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وكأنّ قوله : ﴿ ٱلْآمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ خبر عما سبق من صفات ، ثم إن رأس الجهاد في سبيل الله هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فدخلت الواو للتنبيه على هذا . وهذا الكلام وإن كان له وجهة لكن يمكن الرد عليه؛ لِمَ دخلت في الموضع

(١)مفاتيح الغيب ١٦/ ١٥٤، ١٥٥، لناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة:الثالثة – ١٤٢٠هـ .

(٢)السابق .

الذى بعده ﴿ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ﴾ ؟ وما المانع من دخول الحافظين لحدود الله مع الصفات الست؟، ويكون الجهاد في سبيل الله المستفاد من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شاملا لها، وعليه كان يلزم تقديم ﴿ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ﴾بغير واو على ﴿ ٱلۡأٓمِرُونَ ﴾ لنجعل الجهاد شاملا الجميع .

أمّا الوجه الثالث للرازي فهو أفضل الوجوه عنده؛ حيث يقول:"الْوَجْهُ الثَّالِثُ: فِي إِدْخَالِ الْوَاوِ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ مَا سَبَقَ مِنَ الصِّفَاتِ عِبَادَاتٌ يَأْتِي بِهَا الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ، وَلَا تَعَلُّقَ لِشَيْءٍ مِنْهَا بِالْغَيْرِ. أَمَّا النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ فَعِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْغَيْرِ، وَهَذَا النَّهْيُ يُوجِبُ ثَوَرَانَ الْغَضَبِ وَظُهُورَ الْخُصُومَةِ، وَرُبَّمَا أَقْدَمَ ذَلِكَ الْمُنْهِيُّ عَلَى ضَرْبِ النَّاهِي وَرُبَّمَا حَاوَلَ قَتْلَهُ، فَكَانَ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ أَصْعَبَ أَقْسَامِ الْعِبَادَاتِ وَالطَّاعَاتِ، فَأَدْخَلَ عَلَيْهَا الْوَاوَ تَنْبِيهًا عَلَى مَا يَحْصُلُ فِيهَا مِنْ زِيَادَةِ الْمَشَقَّةِ وَالْمِحْنَةِ."[1] ، هذا توجيه طيب منه؛ حيث إنّ الصفات الستة السابق ذكرها عبادات خاصة بالإنسان نفسه ، أي يقوم بها بذاته وليس بحاجة إلى طرف آخر في فعلها ؛ كالتوبة والركوع والسجود...إلخ ، أما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيستلزم طرفا آخر ؛ حيث إنها عبادة متعلقة بالغير ، وهذا يقتضي الخصومة والعناد ، أو ضرب الناهي وإيذاءه ، فهي من أصعب العبادات وأشقها، فأدخل عليها الواو ليبيّن صعوبة هذا العبادة ، وأنها مختلفة عما سبقها من عبادات، وهذا تعليل مقبول جدا من الرازي ، وفيه ردٌّ على ابن خالويه و الثعلبي وغيرهما القائلين بواو الثمانية .

والوجه الثالث الذي ذكره الرازي أصله عند الشيخ ابن عطية إذ يقول:"وأما هذه الواو التي في قوله: ﴿ وَٱلنَّاهُونَ ﴾ ولم يتقدم في واحدة من الصفات قبل، فقيل معناها الربط بين هاتين الصفتين؛ وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ هما من غير قبيل الصفات الأول.

(١) السابق .

قال القاضي أبو محمد: لأن الأول فيما يخص المرء، وهاتان بينه وبين غيره، ووجب الربط بينهما لتلازمهما وتناسبهما، وقيل هي زائدة ، وهذا قول ضعيف لا معنى له" (١)

كما يمكن القول بأن الواو دخلت بين هاتين الصفتين دون سائر الصفات السابقة؛ لأنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متلازمان في العادة، يفعلان دفعة واحدة، وهذا الكلام ذكره ابن الجوزي ت(٥٩٧هـ) حيث يقول :" الواو إنما دخلت على الناهين لأن الآمر بالمعروف ناه عن المنكر في حال أمره، فكان دخول الواو دلالة على أن الأمر بالمعروف لا ينفرد دون النهي عن المنكر"(٢)

وهذا الوجه الذى يفيد أنّ هذين الأمرين متلازمان ذكره أيضا القرطبي، حيث يقول:"وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ فَقِيلَ: دَخَلَتْ فِي صِفَةِ النَّاهِينَ كَمَا دَخَلَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ۝٣ ﴾ غافر: ١-٣ فَذَكَرَ بَعْضَهَا بِالْوَاوِ وَالْبَعْضَ بِغَيْرِهَا. وَهَذَا سَائِغٌ مُعْتَادٌ فِي الْكَلَامِ وَلَا يُطْلَبُ لِمِثْلِهِ حِكْمَةٌ وَلَا عِلَّةٌ. وَقِيلَ: دَخَلَتْ لِمُصَاحَبَةِ النَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ الْآمِرِ بِالْمَعْرُوفِ فَلَا يَكَادُ يُذْكَرُ وَاحِدٌ منها مفردا. وكذلك قوله: ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ التحريم:٥. وَدَخَلَتْ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَٱلْحَٰفِظُونَ ﴾ لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَعْطُوفِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لَا مَعْنَى لَهُ."(٣)

ذكر الرجل أن مثل هذا سائغ معتاد عندهم، ولا يُطلب لمثله علة، وجعل عليه قوله ـ

(١)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز٣/ ٨٩

(٢)زاد المسير في علم التفسير٢/ ٣٠٣، المحقق: عبد الرزاق المهدي ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ .

(٣)الجامع لأحكام القرآن ٨/ ٢٧١، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م .

تعالى ـ :﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ ﴾ ، وهذا وجه يخلو من الفائدة ؛ إذ يجعل وجود الواو وعدمها في هذا المقام سواء ، وذلك مما لا يقول به قائل .

أمّا الوجه الثاني عنده فقد سبق ذكره عند ابن الجوزي؛ هو أن هذين الوصفين متلازمان، فلا يَكَادُ يُذْكَرُ وَاحِدٌ منها مفردا. وجعل نظيره ﴿ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ﴾ ، والحقيقة أنّ هذا الشاهد مختلف عن شاهد التوبة وغافر ، حيث إنّ الصفات المذكورة في هذين الموضعين لا مانع من اجتماعها بالواو وتركها، فهي متلازمة، ولا يفسد الكلام بتركها ، أمّا آية التحريم ، فهما وصفان متضادان ، فلا يصح ترك الواو فيه فتقول : " ثَيِّباتٍ أَبْكاراً"، بترك الواو ؛ إذ لا توصف المرأة بهذين الوصفين معا ، يقول الخطيب الإسكافي:" الثيّبات لا توصف بالأبكار، فكانت الواو هنا من جهة أخرى، لا يجوز تركها."[1] ، وبهذا قال الزركشي في البرهان [2].

ثم علل القرطبي دخولها على ﴿ وَٱلۡحَٰفِظُونَ ﴾ بسبب قرْبِهِ مِنَ الْمَعْطُوفِ، ولكن هل يكفي أن يقال: إنّ الواو دخلت على ﴿ وَٱلۡحَٰفِظُونَ ﴾ لقربه من المعطوف؟! إنّ دخول العاطف له سرٌّ، ولم يشر أحد إلى سر وراء هذا العطف، وإنما شُغِلوا ببيان العطف الذى سبقه، والذى هو محل الدراسة، وقد يكون العطف في هذا المقام لبيان أهمية تلك الصفة؛ حيث إنّ حفظ حدود الله ـ تعالى ـ كلمة جامعة تشمل أوامر الدين كلها، فجاء العطف ليبيّن قدرها، ويحذر من التهاون فيها.

ثم قال القرطبي: "وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا زَائِدَة " ثم حكم على هذا الوجه بالضعف فقال: "وَهَذَا ضَعِيفٌ لَا مَعْنَى لَهُ."، وإذا كان الرجل قد حكم على الوجه القائل بزيادتها بالضعف فهو الذي نقل عنهم أن هذا سائغ معتاد في كلامهم، ولا يطلب لمثله علة. فما الفرق إذا؟! فالذي لا

(١)درة التنزيل وغرة التأويل ١/ ٧٨٠، تحقيق محمد مصطفى آيدن، الناشر: جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ٣/ ٤٧٥ .

يطلب لمثله علة هو والعدم سواء، فما ضعّفه القرطبي قد نقله بمضمونه من قبل دون أن يحكم عليه بضعف.

أمّا الشيخ أبو حيان فقد ذكر تعليلا لدخول الواو بين هاتين الصفتين دون الصفات السابقة فقال:" وَالصِّفَاتُ إِذَا تَكَرَّرَتْ وَكَانَتْ لِلْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرَحُّمِ جَازَ فِيهَا الْإِتْبَاعُ لِلْمَنْعُوتِ وَالْقَطْعُ فِي كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا، وَإِذَا تَبَايَنَ مَا بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ جَازَ الْعَطْفُ. وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ مُبَايِنًا لِلنَّهْيِ، إِذِ الْأَمْرُ طَلَبُ فِعْلٍ وَالنَّهْيُ تَرْكُ فِعْلٍ، حَسُنَ الْعَطْفُ فِي قوله: والناهون" (١)

مفاد كلام أبي حيّان أنّ الصفات إذا تكررت للمدح أو الذم جاز فيها الإتباع للمنعوت، أو القطع في كلِّها أو بعضها ، ثم إذا ما تغاير ما بين الوصفين ـ كما في ﴿ ٱلْآمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ ـ جاز العطف بينهما وحَسُنَ ، ذكر أبو حيان أنّ العطف بين هاتين الصفتين جائز حسن ، أمّا جوازه فلا إشكال فيه عند أهل العلم ؛ حيث جاء في النظم الحكيم ، فمجيئه فيه دليل جوازه ، أمّا حسنه ـ وهو موضع الخلاف ـ ، فالرجل لم يذكر كلمة واحدة يبيّن بها سرَّ حسنه .

الشاهد الثاني الذي استشهد به الرجلان وجعلاه نظيرا لآية الكهف، قوله ـ تعالى ـ في صفة أهل الجنّة :﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ الزمر: ٧٣ ، وهذا الشاهد أحد الشواهد المشهورة في حديثهم عن واو الثمانية بين مؤيد لها ومانع، و قد استشهدا به على أن هذه الواو واو الثمانية ؛ حيث تُرِكَ ذكرها في سياق الحديث عن النار ؛ لأنّ أبوابها سبعة، ودخلت في موضع الحديث عن الجنة مما يفهم منه أنّ أبوابها ثمانية .

وما ذهبا إليه وغيرهما ممن جعل الواو في هذا الشاهد للثمانية قد تكلم فيه أهل العلم، وفيما يأتي نذكر أهم ما قيل فيها.

(١) مفاتيح الغيب ٥/ ٥١١ .

ذهب النحويون الكوفيون إلى القول بزيادة الواو في الآية، ومنع ذلك البصريون، والمعنى على حذف جواب ﴿ إِذَا ﴾ المتضمنة معنى الشرط، يقول ابن جني:" ومن ذلك ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف؛ نحو قول الله -عز وجل:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾قالوا: هنا زائدة مخرجة عن العطف، والتقدير عندهم فيها: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها. وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون، لكنه عندنا على حذف الجواب، أي: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا."[1]

ذهب ابن جني إلى أنّ جواب "إذا " محذوف ـ كما سبق ذكره، وقدره بقوله:" حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا المقام، فالواو على ما ذهب إليه ابن جني تكون للحال؛ أي إذا جاءوها وقد فتحت أبوابها، فالحال أنّ الأبواب مفتحة لهم ، فالواو إذا واو الحال ، وهو قول له وجهة؛ إذ الغرض المسوق له الكلام بيان حال الجنة عند دخول أهلها.

وقد أفاد كثير من أهل العلم من قول ابن جني السابق ، يقول البغوي (ت٥١٠):"قَالَ الْكُوفِيُّونَ: هَذِهِ الْوَاوُ زَائِدَةٌ حَتَّى تَكُونَ جَوَابًا لقوله:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ كَمَا فِي سَوْقِ الْكُفَّارِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ وَضِيَآءٗ وَذِكۡرٗا لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾الأنبياء: ٤٨ أَيْ ضِيَاءً، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ، وقيل: الواو واو والحال، مَجَازُهُ: وَقَدْ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا، فَأَدْخَلَ الْوَاوَ لِبَيَانِ أَنَّهَا كَانَتْ مُفَتَّحَةً قَبْلَ مَجِيئِهِمْ وَحَذْفُهَا فِي الْآيَةِ الأولى أَنَّهَا كَانَتْ مُغْلَقَةً قَبْلَ مَجِيئِهِمْ، فَإِذَا لَمْ تُجْعَلِ الْوَاوُ زَائِدَةً في قوله:﴿ وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾."[2]

(١)الخصائص ٢/ ٤٦٤، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: الرابعة .

(٢)معالم التنزيل في تفسير القرآن ٤/ ١٠٢ ،المحقق : عبد الرزاق المهدي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت ،الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ .

منع البغوي أن تكون الواو زائدة كما قال الكوفيون، وعنده أنّها للحال كما عند ابن جني ، لكن البغويّ لم يقدر الجواب المحذوف كما قدره ابن جني، وعلى هذا النحو من جَعْلِ الواو للحال ذهب الزمخشري في الكشاف؛ حيث قال: " وقيل: أبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها. وأما أبواب الجنة فمتقدّم فتحها، بدليل قوله: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ ص: ٥٠ ، فلذلك جيء بالواو، كأنه قيل: حتى إذا جاؤها وقد فتحت أبوابها."[1] ،وبهذا قال الرازي (ت ٦٠٦) ، و أبو جعفر الغرناطي (ت٦٢٧) صاحب " ملاك التأويل " و ابن جماعة (ت ٧٣٣) ، و السمين الحلبي ت ٧٥٦" [2] ، وقد أشرت إلى مذهبهم دون ذكر أقوالهم لأن مضمونها واحد كما جاء عند البغوي والزمخشري ، فلا حاجة لذكرها .

وإذا كان ابن جنى ومن تبعه قد جعلوا الواو للحال، وجواب الشرط محذوفا يقدر بعد جملة الحال، فإنّ بعضهم جعل الجواب المحذوف مقدرا قبل الواو، وعليه تكون الواو عاطفة على الجواب المحذوف، يقول أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفي: حوالي ٤٠٣هـ):"وَقَالَ قوم مَعْنَاهُ حَتَّى إِذا جاؤوها جاؤوها وَفتحت أَبْوَابهَا فـ "جاؤوها" عِنْدهم مَحْذُوف وعَلى قَول هَؤُلَاءِ يكون اجْتمع الْمَجِيء مَعَ الدُّخُول فِي حَال وَاحِد"[3]

وقد أفاد الخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠): من كلام أبي زرعة وزاده إيضاحا؛ فقال: "للسائل أن يسأل عن الواو في قوله في الثاني: ﴿ وَفُتِحَتۡ ﴾ وتركها في الأول؟ والجواب عن ذلك ما ذهب إليه بعض المفسرين: أن في ذلك دلالة على أن أبواب جهنم كانت مغلقة ففتحت لمّا

(١) الكشاف ٤/ ١٤٧.

(٢) ينظر مفاتيح الغيب٢٧/ ٤٨٠، ملاك التأويل ٢/ ٤٢٨ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٩/ ٤٤٨ ، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق.، كشف المعانى فى المتشابه من المثانى ٣١٦،الناشر: دار الوفاء ـ المنصورة ،الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

(٣)حجة القراءات ٦٢٦، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني .

جاءوها، وأن أبواب الجنة كانت مفتوحة قبل مجيء المؤمنين إليها. وهذا يحتاج إلى بيان، وهو أنّ قوله: ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ جواب لقوله: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا ﴾ ؛ لأن في "إذا" معنى الشرط، وفي جوابها معنى الجزاء، ولابد لها منه، وأنت تقول: إذا جئتُ زيدا فتح لي الباب، أردتَ أن الباب كان مغلقاً، ففتح لمجيئك، وتقول: إذا جئت زيدا وفتح لي الباب. فإنّ ما بعد (الواو) لا يقوم مقام الجزاء، والمخاطب متوقع عند سماع ذلك ما يتم به الكلام فإن أراد المتكلم إضمار الجزاء، واكتفي بدلالة الشرط عليه وذلك إذا كان لفظاهما واحداً جاز حذفه وعطف ما بعده عليه، فيكون المعنى حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها فتحذف "جاءوها" الثانية لدلالة الأولى عليها. وعلى هذا قول، امريء القيس:

فلماّ أجزْنا ساحة الحيّ وانْتَحى بِناَ بَطْن حِقْف ذي رُكام عَقَنْقَلِ

معناه: فلماّ أجزنا ساحة الحيّ أجزناها وانتحى بنا."[1]

ذكر الرجل أنّ " إذا" في الآية متضمنة معنى الشرط، والواو عاطفة على جوابها المحذوف، يقدر من جنس الشرط المذكور فيكون المعنى حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها فتحذف "جاءوها" الثانية لدلالة الأولى عليها، ثم أكد ما ذهب إليه ببيت امريء القيس السابق.

ثم سلك الإسكافي مسلكا غير سابِقَيْهِ ؛ وهو بيان الفرق بين دخول الواو وعدمه، وهذا كلام جيد يخرج أسرار الكلام ، وهذا خير ممن قال :سائغ لا يُطْلَب لمثله علة ، فقال :"فإن قال

(١)درة التنزيل وغرة التأويل ١/ ١١١٩، معنى البيت: البطن: مكان مطمئن حوله أماكن مرتفعة، والحقف ما اعوج من الرمل وانثنى، والحقف ما ارتفع من الأرض وغلظ ولم يبلغ أن يكون جبلا، والركام ما يركب بعضه بعضا من الكثرة، والعقنقل المعقد الداخل بعضه في بعض، ينظر: شرح المعلقات التسع ٥٠، تحقيق وشرح: عبد المجيد همو ،الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

قائل: وهل يختلف المعنى إذا حذفت الواو وإذا أثبتت ؟ قلت: يختلف بأن الفتح يقع عند مجيء أهل النار، لأن قوله: ﴿ فُتِحَتْ ﴾ جزاء للشرط، وحقه إذا كان فعلا أن لا تدخله "واو" ولا "فاء"، ويكون عقيب الشرط، وإذا حذف الجزاء وعطف فعل عليه فقيل: حتى إذا جاءوها وفتحت ، كان التقدير: حتى إذا جاءوها جاءوها وأبوابها مفتّحة، فهذا حكم اللفظ. وأمّا حكم المعنى فإن جهنم لّما كانت أشدّ المحابس ومن عادة الناس إذا شدّدوا أمرها أن لا يفتحوا أبوابها إلاّ لداخل وخارج، وكانت جهنم أهولها أمراً، وأبلغها عقابا أخبر عنها الإخبار عمّا شوهد من أحوال الحبوس التي تضيّق على محبوسها، فوقع الفتح عقيب مجيئهم ليتطابق لذلك اللفظ والمعنى، ولم يكن هناك حذف."[1]

الفرق بين قول ابن جني ومن تبعه وبين قول أبي زرعة والإسكافي بيّن ؛ يتمثل في أنّ الأوّل يجعل الواو للحال، ويقدر الجواب بعد جملة الحال ، وعلى الثاني يكون الجواب محذوفا يقدر قبل الواو ، وتكون الواو عاطفة عليه .

أقول: القولان متفقان في إثبات أنّ أبواب الجنة كانت مفتحةً لهم قبل مجيئهم، ولكن تقدير موقع الجواب قبل الواو العاطفة عليه، أو بعدها وجعلها للحال ينشأ عنه اختلاف في المعنى، والذى أميل إليه جعل الواو للحال، وتقدير جملة الجواب يكون بعدها، كما ذهب إليه ابن جني ومن تبعه؛ لأنّك على الثاني يكون التقدير حَتَّى إِذا جاؤوها جاؤوها وَقد فتحت أَبْوَابهَا ، وتقدر الجواب من جنس الشرط المذكور ، وتعطف عليه جملة الحال .

أقول: ما الفائدة في تقدير الجواب من جنس الشرط وعطف عليه جملة الحال إلاّ إثبات أنّها مفتحة لهم قبل مجيئهم ؟ ، وهذه الفائدة وإن كانت حسنة ، إلاّ أنّ الأحسن منها أن تثبتها لهم وزيادة أجر، والزيادة هي أن تبيّن كيف تتلقاهم الملائكة؛ بالكلم الطيب ، يقول الشيخ

(١)السابق .

عبد الكريم يونس الخطيب (المتوفي: بعد ١٣٩٠هـ):" وفي قوله تعالى: ﴿وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ الواو هنا واو الحال، والجملة حال من فاعل جاءوها، على تقدير الحرف «قد» أي حتى إذا جاءوها وقد فتحت أبوابها، وهذا يعنى أنهم يجدون أبوابها مفتحة لهم،....وجواب إذا محذوف، دل عليه السياق، وتقديره: حتى إذا جاءوها وقد فتحت لهم أبوابها وتلقوا هذه التحية الطيبة من ملائكة الرحمن، ودخلوا الجنة- وجدوا ما لا يستطيع وصفه الواصفون من نعيم ورضوان.." [1] ، فالوجهان متفقان في إثبات فتح أبواب الجنة قبل دخولها ، غير أنّ القول الأول فيه زيادة يستدعيها المقام ، وليست في الوجه الثاني، فالجواب المحذوف تذهب النفس فيه كل مذهب في بيان نعيمهم ، فهو أمر لا يحيط به وصف ، كما أنّه يجعل هذا النعيم واقعا لا محالة، فوقوع النعيم على هذا النحو مما لا شك فيه ؛ حيث إنه جاء في صورة الأمر الحاصل الذى يتحتم وقوعه ، وهو جملة جواب الشرط ، فهو أمر مسلم به ، أمّا على القول الآخر فإنّك لا تجد هذا ثابتا فيه.

بهذا يتبيّن لنا أنّ الواو تُرِكت في حديثه ـ تعالى ـ عن الكافرين لبيان أنها كانت مغلقة قبل مجيئهم ، فمجيئهم شرط فتحها، وهذا سوء مصيرهم ، فمن عادة السجون أن تكون مغلقة لا تفتح إلاّ عند دخول أهلها فيها، إذا لم تُتْرك الواو لأنّ أبوابها سبعة كما يقولون، وأمّا ذِكْرها في حدثيه ـ تعالى ـ عن الجنة فليس من أجل أنها واو الثمانية، وإنّما لبيان حال أهل الجنة وهم داخلون لها ، فهي مفتوحة لهم قبل مجيئهم، ثم بيان ما تتلقاهم الملائكة به من البشارة والكلم الطيب، يقول ابن كثير:"وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْوَاوَ فِي قوله تبارك وتعالى:﴿ وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ وَاوُ الثَّمَانِيَةِ وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ ثَمَانِيَةٌ فَقَدْ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ وَأَغْرَقَ فِي النَّزْعِ، وَإِنَّمَا يُسْتَفَادُ

(١) ينظر التفسير القرآني للقرآن ١٢/١١٩٨، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة.

كَوْنُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ثَمَانِيَةٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ."[1]

وما قاله ابن كثير حسن ، فدعوى أنّ أبواب الجنة ثمانية لمجرد دخول الواو لا ينهض بها دليل، وإنّما يستفاد هذا من الأحاديث الصحيحة ، كما أنّ في إثبات الواو في الحديث عن الجنة نكتة أهم من إفادتها عدد أبواب الجنة ، ثم ما النعيم الذي يلحق أهل الجنة في إخبارهم بعددها ؟!، وإنّما الجزاء الأوفى ، والنعيم الأسمى ، ما تُرِك ذكره من نعيم ، تذهب النفس فيه كل مذهب.

أمّا الشاهد الثالث الذى استشهد به الثعلبي قوله ـ تعالى ـ لأزواج النبي صلّى الله عليه وسلّم: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾. وهذه الآية مختلفة عن الآيات السابقة ، فلا يصح القول بأنّ فيها واو الثمانية بأي حال من الأحوال ؛ حيث إن إثبات الواو هنا ضرورة ، ولو حُذفت فقيل :" ثيبات أبكارا" فسد الكلام ، فهما وصفان متضادان لا يجتمعان في المرأة ؛ إذ كيف تكون المرأة ثيبا وبكرا معا ، فلا توصف إلا بواحد منها ، فلابد من ذكر الواو بينهما ، وقد قال بهذا كثيرٌ من أهل العلم ، يقول الزمخشري :" فإن قلت: لم أخليت الصفات كلها عن العاطف ووسط بين الثيبات والأبكار ؟ قلت: لأنهما صفتان متنافيتان لا يجتمعان فيهما اجتماعهن في سائر الصفات، فلم يكن بد من الواو."[2]

يفهم من كلام الزمخشري أنّ وجود الواو بين هاتين الصفتين ضرورة ، ولا يمكن تركها، كما تُركت في الصفات التي سبقتها ، وقد ذكر هذا الكلام كثيرٌ من أهل العلم ؛ منهم ابن عطية ، والخطيب الإسكافي في " درة التنزيل وغرة التأويل" ، والزركشي في " البرهان " والعلوي في

(١)تفسير القرآن العظيم ٧/ ١٠٩، المحقق: محمد حسين شمس الدين ، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤١٩ هـ .

(٢)الكشاف ٤/ ٥٦٧.

" الطراز "...إلخ ، وقد تركت ذكر أقوالهم لأن مضمونها واحد ، فيغني أحدها عن جميعها.

بهذا يمكن القول: إنّ الثعلبي قد جانبه الصواب ؛ عندما جعل آية سورة التحريم نظيرا لآية الكهف والتوبة والزمر ، فالأمر هنا مختلف ، فيسقط الاستدلال بها .

٣ـ أبو منصور الثعالبي[١] :

ثم يأتي بعدهما أبو منصور الثعالبي ، في كتابه " فقه اللغة وسر العربية" في حديثه عن المعاني التي تأتي عليها الواو، فذكر بعض معانيها ثم قال : "ومنها واو الثمانية كقولك: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية. وفي القرآن: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾، وكما قال ـ تعالى ـ في ذكر جهنّم: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ بلا واو لأنَّ أبوابها سبعة. ولما ذكر الجنَّة قال: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ ﴾ فألحق بها الواو لأنَّ أبوابها ثمانية وواو الثمانية مستعملة في كلام العرب."[٢]

ذكر الثعالبي أنّ من معاني الواو "واو الثمانية "، وجعل من آية الكهف شاهدا لها ، ولم يعلّق عليها بشيء، ثم جعل آية "الزمر " شاهدا كآية الكهف، وحجته أنّ الواو لم تذكر في حديثه ـ

---

(١)الثَّعَالِبي(٣٥٠ - ٤٢٩ هـ = ٩٦١ - ١٠٣٨ م)عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي: من أئمة اللغة والأدب. من أهل نيسابور.كان فراء يخيط جلود الثعالب، فنسب إلى صناعته. واشتغل بالأدب والتاريخ، فنبغ. وصنّف الكتب الكثيرة الممتعة. من كتبه " يتيمة الدهر - ط " أربعة أجزاء، في تراجم شعراء عصره، و " فقه اللغة - ط " و " سحر البلاغة - ط " و " من غاب عنه المطرب - ط " و " غرر أخبار ملوك= =الفرس - ط " و " لطائف المعارف - ط " و " ما جرى بين المتنبي وسيف الدولة - ط " و " طبقات الملوك - خ " و " الإعجاز والإيجاز - ط " و " خاص الخاص - ط " و " نثر النظم وحل العقد - ط " و " مكارم الأخلاق - ط " و " ثمار القلوب في المضاف والمنسوب - ط " و " سر الأدب".....".الأعلام٤/ ١٦٣.

(٢)فقه اللغة وسر العربية ٢٤٨ ، المحقق: عبد الرزاق المهدي ، الناشر: إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

تعالى ـ عن جهنم ؛ لأن أبوابها سبعة ، أما الجنة فلكون أبوابها ثمانية ذكرت ، وهذا كلام لا دليل عليه ، وإنّما قائم على الملاحظة فحسب ، ثم ختم حديثه بقوله :" وواو الثمانية مستعملة في كلام العرب." ، مما يعني أنها شائعة في لغة العرب ، ومن الغريب أن الثعالبي ـ وهو علمٌ من أعلام اللغة ـ يحكم على تلك الواو باستعمالها عند العرب ، ولم يقدم على هذا المستعمل الشائع شاهدا واحدا من فصيح كلامهم يؤكد ما ذهب إليه، بل اكتفي بذكر آيتي الكهف و الزمر، ثم جعل منهما دليلا على وجود واو الثمانية ، وقد ناقشت هاتين الآيتين فيما سبق مما يغني عن مناقشة الاستدلال بهما مرة أخرى.

٤ـ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرالقرطبي[١] :

جاء عنده في شرحه قول رَسُولِ اللهِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللهِّ، نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ: يَا عَبْدَ اللهِّ هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلاَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلاَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرَّيَّانِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ "، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِّ مَا عَلَى مَنْ دُعِيَ مِنْ تِلْكَ الأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الأَبْوَابِ كُلِّهَا، قَالَ: «نَعَمْ وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ»[٢]

---

(١)بن عَبْد البَر:(٣٦٨ – ٤٦٣ هـ = ٩٧٨ – ١٠٧١ م) ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، أبو عمر: من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ، أديب، بحاثة. يقال له حافظ المغرب.ولد بقرطبة= =ورحل رحلات طويلة في غربي الأندلس وشرقيها. وولي قضاء لشبونة وشنترين. وتوفي بشاطبة. من كتبه " الدرر في اختصار المغازي والسير – ط " و " العقل والعقلاء " و " الاستيعاب – ط " مجلدان، في تراجم الصحابة، و " جامع بيان العلم وفضله – ط " و " بهجة المجالس وأنس المجالس – خ " في المحاضرات، و " الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء – ط " ترجم به مالكا وأبا حنيفة والشافعيّ، و " التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد "ينظر الأعلام ٨/ ٢٤٠.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم وذكره الإمام مالك في الموطأ.

وعند حديثه عن أبواب الجنة تعرض لآية سورة الزمر، ثم فسّر سرَّ دخول الواو في حديث الجنة دون حديث النار فقال:" وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ وَاللُّغَةِ إِنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ فَذَكَرَ ذَلِكَ بِالْوَاوِ وَقَالَ فِي جَهَنَّمَ ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ بِلَا وَاوٍ قَالَ فَالْوَاوُ فِي ذِكْرِ الْجَنَّةِ هِيَ وَاوُ الثَّمَانِيَةِ لِأَنَّ لِلْجَنَّةِ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابٍ فَمِنْ هُنَاكَ ذُكِرَتِ الْوَاوُ فِي ذَلِكَ"[1]

الرجل نقل كلام السابقين ، ولم يزد شيئا عليه، ثم ذكر أنّ واو الثمانية معروفة عندهم، وذكر لها ثلاثة شواهد فقال : "وَوَاوُ الثَّمَانِيَةِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ فَأَدْخَلَ الْوَاوَ فِي الصِّفَةِ الثَّامِنَةِ دُونَ غَيْرِهَا وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ فَأَدْخَلَ الْوَاوَ فِي الصِّفَةِ الثامنة فسموا هذه الواو واو الثمانية وَمِنْهَا عِنْدَهُمْ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾"[2] ،الرجل لم يكتف بشاهد التوبة والكهف بل جعل آية التحريم شاهدا عليها ، وكلامهم عن واو الثمانية حسن عنده ؛ إذ يقول : " وَمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ عِنْدِي حَسَنٌ وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ لَيْسَتْ وَاوَ الثَّمَانِيَةِ وَلَا وَجْهَ لِمَا أُنْكِرَ مِنْ ذَلِكَ وَاللهُ أَعْلَمُ"[3] .

(١)التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٧/ ١٨٧، ١٨٨ ،تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري ، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية –المغرب ،عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

(٢) السابق .

(٣) السابق .

ولم يبيّن وجه حسنه، ومن العجيب أنّ آية التحريم ظاهرة في أنها ليست واو الثمانية ـ كما سبق بيانه ـ ومع ذلك يقول :" وَلَا وَجْهَ لِمَا أُنْكِرَ مِنْ ذَلِكَ"، وقد سبقت مناقشة هذه الشواهد.

٥. الحريري البصري [١] :

وقريب من القول السابق قول الحريري البصري إذ يقول:"وَمن خَصَائِص لُغَة الْعَرَب إِلْحَاق الْوَاو فِي الثَّامِن من الْعدَد، كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآن: " ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْأٓمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ ، وكما قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾."[٢] ، الرجل لم يزد شيئا على ماقاله الثعلبي ، حيث جعل زيادة الواو عند العدد الثامن من خصائص كلامهم ، ولم يبيّن سرا لهذا ، وشفع كلامه بذكر آيتي التوبة و الكهف ، ولم يقدم توجيها إلاّ أنّ هذا من خصائص كلامهم ، ولكن هل يكفي أن نفسر وجود الشيء في الذكر الحكيم بأنه من طبيعة العرب ، دون أن يكون وراءه سرٌّ ؟!، أويدعم قوله بشاهد من كلامهم ؛ لنعلم أن هذا من

(١)الحَرِيري (٤٤٦ - ٥١٦ هـ = ١٠٥٤ - ١١٢٢ م) ؛ القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري: الأديب الكبير، صاحب " المقامات الحريرية - ط " سماه " مقامات أبي زيد السروجي ". ومن كتبه " درة الغواص في أوهام الخواص - ط " و " ملحة الإعراب - ط " و " صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور " في التاريخ. و" توشيح البيان ". وله شعر حسن في " ديوان " و " ديوان رسائل ".وكان دميم الصورة غزير العلم. مولده بالمشان (بليدة فوق البصرة) ووفاته بالبصرة. ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه. وكان ينتسب إلى ربيعة الفرس. ينظر الأعلام ٥/ ١٧٧.

(٢)درة الغواص في أوهام الخواص ٣١ ، المحقق: عرفات مطرجي ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/ ١٩٩٨هـ .

صنعيهم ، وما جاء به القرآن يتفق مع كلامهم .

٦ـ ابن عطية الأندلسي (١):

الشيخ ابن عطية له باع طويل في العلم، يشهد بذلك تفسيره، وقد تحدث الشيخ عن واو الثمانية؛ و أجاز وقوعها في كتاب الله ـ تعالى ـ في آيات؛ التوبة والكهف والزمر، ثم منعها في آية التحريم .

وقد علل الرجل دخولها في آية التوبة بما قاله السابقون ؛ بأنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يختلفان عن الصفات السابقة ، إذ هما متلازمان ، وقد سبق بيان هذا ، ثم ذهب بعد ذلك إلى القول بجواز أن تكون في هذا الشاهد للثمانية ، يقول الشيخ : " ...وقيل هي واو الثمانية لأن هذه الصفة جاءت ثامنة في الرتبة، ومن هذا قوله في أبواب الجنة ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ، وقوله:﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، .....وواو الثمانية قد ذكرها ابن خالويه، في مناظرته لأبي علي الفارسي في معنى قوله: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ، وأنكرها أبو علي، وحدثني أبي ـ رضي الله عنه ـ عن الأستاذ أبي عبد الله الكفيف المالقي ؛ وكان ممن استوطن غرناطة ، وقرأ فيها في مدة ابن حَبُوسَ ، أنه قال: هي لغة فصيحة لبعض العرب ، من شأنهم أن يقولوا إذا عدوا واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة عشرة، فهكذا هي لغتهم، ومتى جاء في كلامهم أمر

(١)ابن عَطِيّة:(٤٨١ - ٥٤٢ هـ = ١٠٨٨ - ١١٤٨ م)عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، ابو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عارف بالأحكام والحديث، له شعر. ولي قضاء المرية، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين. وتوفي بلورقة. له المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز وقد أثنى عليه أبو حيان.وقال: هو أجلُّ من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير.وقيل: (كتاب ابن عطية) أقلّ، وأجمع، وأخلص، و (كتاب الزمخشري) ألخص، وأغوص.ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/ ١٦١٢، الأعلام ٣/ ٢٨٢.

ثمانية أدخلوا الواو"[1]

الرجل ذكر القول القائل بأنه الواو في آية التوبة للثمانية، ثم جعل آية الكهف والزمر من هذا الباب، وهذا كلام سبق بيانه، ثم ذكر ما يفيد أن الواو في هذه الشواهد للثمانية أنّ أباه حدّثه عن أبي عبد الله الكفيف المالقي ، أنّها لغة فصيحة لبعض العرب ، ومتى جاء في كلامهم أمر ثمانية أدخلوا الواو. و لكن تلك اللغة الفصيحة للعرب ألا يوجد شواهد لها يذكرها يدعم به ماقال ؟!

وفي سياق حديثه عن آية الكهف ، ذكر أنّ بعضهم يجعل الواو للعطف ، وبعضهم يجعلها للثمانية ، ثم عقّب على هذا فقال :" ويستدل على هذا من الآية: بأن القرآن لما حكى قول من قال «ثلاثة وخمسة» قرن بالقول أنه رجم بالغيب فقدح ذلك فيها، ثم حكى هذه المقالة ولم يقدح فيها بشيء، بل تركها مسجلة، وأيضا فيقوي ذلك على القول بواو الثمانية لأنها إنما تكون حيث عدد الثمانية صحيح"[2] ، مفاد كلامه أنّ الواو تُرِكت لما حكى قول من قال «ثلاثة وخمسة» قرن بالقول أنه رجم بالغيب مما يقدح في صحتة ، ولّما كان قوله : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ صحيحا جاء بالواو ، مما يقوي على القول بأنّها للثمانية ، وهو استدلال ليس له ما يدعمه ، وقد سبق بيان سرَّ دخولها فيما سبق .

أمّا آية التحريم فقال فيها :"وأما قوله تعالى: ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ ، وقوله: ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ الحاقة: ٧ فتوهم في هذين الموضعين أنها واو الثمانية وليست بها بل هي لازمة لا يستغني الكلام عنها"[3] ، وقال أيضا:" وقوله تعالى ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾: تقسيم لكل

(١)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/ ٨٩، ٩٠.

(٢) السابق .

(٣) السابق ٣/ ٥٠٨ .

واحدة من الصفات المتقدمة، وليست هذه الواو مما يمكن أن يقال فيها:واو الثمانية لأنها هنا ضرورية، ولو سقطت لاختل هذا المعنى."[1]

الرجل لم ينهج نهج من أجاز جعل الواو للثمانية في آية التحريم ، وإنّما بيّن أنّ ذكرها هنا ضرورة يختل المعنى بحذفها، وهذا هو الصواب في تلك الآية ، وقد أضاف إلى الشواهد شاهدا جديدا هو قوله ـ تعالى ـ ﴿ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ ؛ حيث اقترنت الواو مع لفظ ثمانية في اللفظ ، وقد منعها في هذا الشاهد . ومن العجيب أن يمنعها ابن عطية في شاهد الحاقة مع اقترانها بلفظ الثمانية ، وقد قال من قبل:" ومتى جاء في كلامهم أمر ثمانية أدخلوا الواو"، فهل لفظ الثامن في الشواهد التي أجازها غيره في الحاقة ؟!

هذا وهناك أقوال أخرى لبعض أهل العلم ـ منهم نجم الدين النيسابوري ت٥٥٠هـ، والعكبري ت ٦١٦هـ ، و السمين الحلبي ت٧٥٦ وغيرهم ـ ، تقول بوجود واو الثمانية ، وليس لهم من الشواهد إلاّ ما سبق ، وقد تركت ذكرها إذ ليس فيها جديد يذكر ، وإنّما هو ترديد لما سبق دون إضافة.

(١) السابق ٥/ ٣٣٢.

المبحث الثاني: المانعون لها

تناولت في المبحث السابق رأي المجيزين لها، وفي هذا المبحث أتناول ـ إن شاء الله ـ مذهب المانعين لها ، وأعرض أقولهم ، ثم أناقشها؛ لمعرفة القول الصواب في هذه القضية ، وقد سرت على نهج المبحث السابق في ترتيب أقوالهم ترتيبا تاريخيا ؛ حتى نقف على أصل هذا المذهب ، وكيف أفاد اللاحق من السابق.

١. الكرماني [١]

يعدُّ برهان الدين الكرماني المعروف بتاج القراء ـ فيما أعلم ـ من أولّ المانعين لها؛ حيث ذهب إلى أنّ القول بوجود واو الثمانية في القرآن ضعيف؛ جاء ذلك في حديثه عن قوله ـ تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ القلم: ١٠ –١٣، إذ يقول:" قَوْله ـ تَعَالَى ـ: ﴿ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ إِلَى قَوْله: ﴿زَنِيمٍ ﴾ أَوْصَاف تِسْعَة، وَلم يدْخل بَينهَا وَاوالْعَطف، وَلَا بعد السَّابِع، فَدلَّ على ضعف القَوْل بواو الثَّمَانِية"[٢] .

مفاد كلامه أنّ الآية الكريَمة قد ذُكِر فيها تسعة أوصاف ولم يقترن الثامن فيها بالواو، كما يزعم من قال بأن في العربية واوا تلحق الثامن من العدد، فَلِمَ لم تدخل على الصفة الثامنة

(١) الكِرْماني :(٠٠٠ – نحو ٥٠٥ هـ = ٠٠٠ – نحو ١١١٠ م) محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء: عالم بالقراءات. ومن كتبه (خط المصاحف) و (لباب التأويل) و (البرهان في متشابه القرآن) و (شرح اللمع لابن جني) و (اختصاره) و (الإيجاز) مختصر الإيضاح للفارسي. ينظر: الأعلام ٧/ ١٦٨، ١٦٩.

(٢) أسرار التكرار في القرآن ٢٣٩ ، لمحقق: عبد القادر أحمد عطا ، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض، الناشر: دار الفضيلة .

﴿ عُتُلٍّ ﴾ كما يقولون ؟، و هو استدلال طيب يدعم رأي المانعين لها ، ولم أجد أحدا من أهل العلم استدل بهذه الآية وهذا التوجيه إلاّ الكرماني ، وهو كما قلت يقوّي مذهبه، ويضعف قول المجيزين لها .

ثم تحدث عنها مرة أخرى في آية الكهف فقال:" فِي هَذِه الْوَاو أَقْوَال ...وَقَالَ بعض النَّحْوِيين: السَّبْعَة نِهَايَة الْعدَد، وَلِهَذَا كثر ذكرهَا فِي الْقُرْآن وَالْأَخْبَار، وَالثَّمَانِيَة تجْرِي مجْرى اسْتِئْنَاف كَلَام، وَمن هُنَا لقبه جمَاعَة من الْمُفَسّرين بواو الثَّمَانِية، وَاسْتَدَلُّوا بقوله سُبْحَانَهُ: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ﴾ إِلَى ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ الْآيَة، وَبِقَوْلِهِ: ﴿ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ ﴾ إِلَى ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ الْآيَة ، وَبِقَوْلِهِ: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ وَزَعَمُوا أَن هَذِه الْوَاو تدل على أَن أَبْوَابهَا ثَمَانِيَة .""(١)

ذكر الرجل قول من قال: إنّ الواو في آية الكهف للثمانية ، وعندهم السبعة نهاية العدد ، وَالثَّمَانِيَة تجْرِي مجْرى اسْتِئْنَاف كَلَام، لذا تلحق الثامن، ثم ذكر الكرماني أن المجيزين لها استدلوا عليها بآيات التوبة والزمر والتحريم، وقد سبق مناقشة هذه الآيات في المبحث السابق.وعنده أنّ الواو في آية الكهف زيدت لبيان أنّ القول الصحيح في قصة أهل الكهف قول من قال بأنهم سبعة وثامنهم كلبهم ؛ بدليل أنه عقّب القولين السابقين بقوله:﴿ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾، وعقّب القول الثالث بقوله :﴿ قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم ﴾ .يقول الكرماني :" وَقيل إِن الله حكى الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلين وَلم يرضهما، وَحكى القَوْل الثَّالِث فارتضاه وَهُوَ قَوْله ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ ﴾ ، ثمَّ اسْتَأْنف فَقَالَ ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ وَلِهَذَا عقب الأول وَالثَّانِي بقوله :﴿ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾ وَلم يقل فِي الثَّالِث .""(٢)

(١)أسرار التكرار في القرآن ١٦٨ .

(٢) السابق .

والواو في آية الزمرعنده لبيان الحال؛ حيث قال :"قَوْله ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ وَبعده ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ بِالْوَاو للْحَال أَي جاءوها وَقد فتحت أَبْوَابهَا "[1] ، أي زيدت الواو في حديثه عن الجنة لبيان حالها عند دخول أصحابها فيها ، فهي مفتحتة لهم ، لا كما يقولون إنّ أبواب الجنة ثمانية .

والكرماني لم يتعرض إلاّ لآية الكهف والزمر كما سبق، ووجّه الواو فيهما ، وتوجيهه لم يخرج كثيرا عن توجيه غيره ممن ذكرت أقوالهم في مناقشة المجيزين لها ، والذين حملوا الواو على وجوه أخرى تناسب المقام غير الثمانية ، كما أنّ الكرماني لم يذكر شيئا في آية التوبة والتحريم ، ولعل عدم تعرضه لهما يفهم منه أنّ القول بواو الثمانية فيهما بعيد.

٢ـ ابن المُنيِّر:[2]

يُعدُّ ابن المنير من أشد الناس معارضة لفكرة واو الثمانية، وقد ناقش الآيات التي استدل بها المجيزون، وفنّد أقوالهم، ففي حديثه عن آية الكهف استحسن ما قاله الزمخشري؛ من أنّ الواو في الآية هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهي التي بيّنت أنّ الصواب قول من قال:﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، وقد حكم على ذلك بالصواب ، يقول ابن المنير:" قال محمود: إن قلت «لم دخلت الواو في الجملة الأخيرة ... الخ» ؟ قال أحمد: وهو

(١) السابق ٢١٩.

(٢)ابن المُنَيِّر السَّكَنْدَري (٦٢٠ - ٦٨٣ هـ = ١٢٢٣ - ١٢٨٤ م) أحمد بن محمد بن منصور: من علماء الإسكندرية وأدبائها. ولي قضاءها وخطابتها مرّتين. له تصانيف، منها (تفسير)) و (تفسير حديث الإسراء) على طريقة المتكلمين. و (الانتصاف من الكشاف).ينظر: الأعلام ١/ ٢٢٠.

الصواب، لا كمن يقول: إنها واو الثمانية فان ذلك أمر لا يستقر لمثبته قدم. "[1]

الصواب عنده ماقاله الزمخشري، ولا يثبت للقائل بواو الثمانية قدم، ثم تعرض الرجل إلى الشواهد التي استدلوا بها فقال :" ويعدون مع هذه الواو في قوله في الجنة :﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ، بخلاف أبواب النار، فانه قال فيها:﴿ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ، قالوا: لأن أبواب الجنة ثمانية، وأبواب النار سبعة. وهب أن في اللغة واوا تصحب الثمانية فتختص بها، فأين ذكر العدد في أبواب الجنة حتى ينتهي إلى الثامن فتصحبه الواو؟"[2]

استدل المجيزون بآية الزمر على وجود واو الثمانية ؛ فقد لحقت الواو في حديث الجنة مما يدل على أنّ أبوبها ثمانية ، وإذا بالرجل يفرض أنّ للجنة ثمانية أبواب كما يزعمون ، فأين ذكر الثامن معها حتى نحكم بصحة ما قالوا ؟!.، وما قاله ابن المنير توجيه طيب؛ إذ ليس هناك ذكر لثامن اقترنت به الواو حتى نقول إنّها للثمانية .

ثم ناقش آية التوبة فقال:" وربما عدوا من ذلك ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾، وهو الثامن من قوله : ﴿ ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ﴾، وهذا أيضا مردود بأن الواو إنما اقترنت بهذه الصفة، لتربط بينها وبين الأولى التي هي﴿ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ ؛ لما بينهما من التناسب والربط.ألا ترى اقترانها في جميع مصادرها وموارداها، كقوله:﴿ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ آل عمران: ١٠٤ وكقوله:﴿ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ لقمان: ١٧ "[3]

ذكرت فيما سبق أنّ المجيزين لها جعلوا آية التوبة شاهدا؛ حيث جعلوا قوله :﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ منه ، لأنّه الثامن في العدد، فذكر ابن المنير أنّ هذا مردود؛ لأنّ الواو اقترنت بين هاتين الصفين لتلازمهما في العادة ، فهما صفتان لا تكاد تذكر واحدة منهما دون

(١) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف٢/ ٧١٣.

(٢) السابق .

(٣) السابق.

الأخرى، كما في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ ،وقوله: ﴿ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ ، وقد سبق بيان هذا في المبحث الأوّل .

وأمّا آية التحريم فقد جعل قول المجيزين لها من الغلط الفاحش؛ إذ يقول :"وربما عد بعضهم من ذلك الواو في قوله: ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ لأنه وجدها مع الثامن، وهذا غلط فاحش، فإن هذه واو التقسيم، ولو ذهبت تحذفها فتقول: ثيبات أبكارا، لم يستقم الكلام"(١)

هذا وقد علق ابن المنير على قول الزمخشري :"فإن قلت: لِمَ أخليت الصفات كلها عن العاطف ووسط بين الثيبات والأبكار؟ قلت: لأنها صفتان متنافيتان لا يجتمعن فيهما اجتماعهن في سائر الصفات، فلم يكن بد من الواو."(٢) ، ثم ذكر أنّ أحد أهل العلم ويدعى عبد الرحيم البيساني كان يزعم أنّه قدم شاهدا جديدا لواو الثمانية يضاف إلى الشواهد المشهورة في آيات التوبة والكهف والزمر، وهذا الشاهد هو آية التحريم .

يقول ابن المنير:" قال محمود: «إن قلت لم أخليت هذه الصفات من العاطف ... الخ» قال أحمد: وقد ذكر لي الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله: أن القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني الكاتب رحمه الله كان يعتقد أن الواو في الآية هي الواو التي سماها بعض ضعفة النحاة واو الثمانية، لأنها ذكرت مع الصفة الثامنة، فكان الفاضل يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة المشهورة صلة، أحدها التي في الصفة الثامنة من قوله : ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ﴾ عند قوله ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ ، والثانية في قوله: ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، والثالثة في قوله :﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ ، قال الشيخ أبو عمرو بن الحاجب: ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه إلى أن ذكره يوما بحضرة أبى الجود النحوي المقري فبين له أنه واهم في عدها من ذلك القبيل، وأحال البيان على المعنى الذي ذكره الزمخشري من دعاء الضرورة إلى الإتيان بها هاهنا، لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد، وواو الثمانية إن

(١) السابق .

(٢) الكشاف ٥٦٧، ٥٦٨.

ثبتت فإنما ترد بحيث لا حاجة إليها إلا للإشعار بتمام نهاية العدد الذي هو السبعة، فأنصفه الفاضل رحمه الله، واستحسن ذلك منه وقال: أرشدنا يا أبا الجود."[1]

هذا وقد ختم الرجل حديثه ببيان أنّ كل الشواهد التي استدلوا بها جاءت الواو فيها لغير الثمانية كما يزعمون فقال:" فقد وضح أن الواو في جميع هذه المواضع المعدودة واردة لغير ما زعمه هؤلاء، والله الموفق."[2]

٣ـ أبو حيان الأندلسي:[3]

تحدث الشيخ أبو حيّان عنها في موضعين من تفسيره؛ الأول في آية التوبة، حيث بيّن سر العطف في قوله: ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ دون سائر الصفات فقال :" وَالصِّفَاتُ إِذَا تَكَرَّرَتْ وَكَانَتْ لِلْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرَحُّمِ جَازَ فِيهَا الْإِتْبَاعُ لِلْمَنْعُوتِ وَالْقَطْعُ فِي كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا، وَإِذَا تَبَايَنَ مَا بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ جَازَ الْعَطْفُ. وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ مُبَايِنًا لِلنَّهْيِ، إِذِ الْأَمْرُ طَلَبُ

---

(١) السابق .

(٢)السابق .

(٣)أَبُو حَيَّان :(٦٥٤ - ٧٤٥ هـ = ١٢٥٦ - ١٣٤٤ م)محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، النِّفْزي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة. وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفي فيها، بعد أن كف بصره.واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه. من كتبه (البحر المحيط - ط) في تفسير القرآن، و (النهر - ط) اختصر به البحر المحيط، و (مجاني العصر) في تراجم رجال عصره، ذكره ابن حجر في مقدمة الدرر وقال إنه و (طبقات نحاة الأندلس) و (زهو الملك في نحو الترك) و (الإدراك للسان الأتراك - ط) و (منطق الخرس في لسان الفرس) و (نور الغبش في لسان الحبش) و (تحفة الأريب - ط) في غريب القرآن، و (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك - خ) و (التذييل والتكميل - خ) في شرح التسهيل لابن مالك، نحو، و (عقد اللآلي - خ) في القراءات، و (الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية) و (التقريب - خ) بخطه، و (المبدع - خ) في التصريف ، و (ارتشاف الضرب من لسان العرب - خ) و (اللمحة البدرية في علم العربية - خ) وله شعر في (ديوان - خ).ينظر الأعلام ٧/ ١٥٢ .

فِعْلٍ وَالنَّهْيُ تَرْكُ فِعْلٍ، حَسُنَ الْعَطْفُ فِي قوله: ﴿ وَٱلنَّـٰهُونَ ﴾، ودعوى الزِّيَادَةِ، أَوْ وَاوِ الثَّمَانِيَةِ ضَعِيفٌ. "(١)

مذهب أبي حيّان أنّ الصفات إذا تكررت ـ كما في الآية السابقة ـ جاز فيها أمران؛ الأوّل : الإتباع للمنعوت ، الثاني : القطع في كلها أوبعضها ؛ ومعنى القطع الرفع بإضمار مبتدأ، والتقدير: هم التائبون ...إلخ ، أو النصب بتقدير فعل ، ثم إذا ما تغاير مابين الصفتين كما في قوله : ﴿ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ حسن العطف ، فالأمر بالمعروف غير النهي عن المنكر ، لذا جاءت الواو بينهما ، فمجيء الواو بين الصفتين المتغايرتين حسن عنده على حد قوله ، وليست الواو زائدة أو للثمانية كما يقول البعض.

واللافت للنظر أنّ أبا حيّان يضعِّف القول بزيادتها أو جعلها للثمانية ، ثم يحكم عليها بالحسن دون أن يبيّن سرّا لحسنها، وقول أبي حيّان ليس له من الحجة في منعها مثل ما ذكر الكرماني وابن المنيرفيما سبق ، فالرجل قد اكتفي بوصفها بالحسن دون تعليل ، وضعّف القول بزيادتها أو للثمانية دون أن يبيّن سبب ذلك .

الموضع الثاني عنده في حديثه عن آية الكهف قال :" وَالْوَاوُ فِي وَثامِنُهُمْ لِلْعَطْفِ عَلَى الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ أَيْ يَقُولُونَ هُمْ سَبْعَةٌ وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ فَأَخْبَرُوا أَوَّلًا بِسَبْعَةِ رِجَالٍ جَزْمًا، ثُمَّ أَخْبَرُوا إِخْبَارًا ثَانِيًا أَنَّ ثامِنهُمْ كَلْبُهُمْ بِخِلَافِ الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ وَصَفَ الْمُحَدَّث عَنْهُ بِصِفَةٍ، وَلَمْ يَعْطِفِ الْجُمْلَةَ عَلَيْهِ. وَذُكِرَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ وَابْنِ خَالَوَيْهِ أَنَّهَا وَاوُ الثَّمَانِيَةِ، وَأَنَّ قُرَيْشًا إِذَا تَحَدَّثْتُ تَقُولُ سِتَّةٌ سَبْعَةٌ وَثَمَانِيَةٌ تِسْعَةٌ فَتُدْخِلُ الْوَاوَ فِي الثَّمَانِيَةِ. "(٢)

(١)البحر المحيط ٥/ ٥١٢، المحقق: صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر – بيروت ٢٤٢٠هـ .

الطبعة: ١٤٢٠ هـ .

(٢) السابق ٧/ ١٦٠.

الواو في الآية عنده للعطف، والتي تفيد أنّ القولَ الصوابَ القولُ الذي اقترنت به الواو ، ثم ذكر قول أبي بكر بن عياش وابن خالويه إنّها للثمانية ، وإنّ قريشا إذا تحدثت تدخل الواو في الثامن ، ولم يذكر أبو حيّان شيئا يرد به على أصحاب هذا القول ، بل اكتفي بنقل كلامهم دون زيادة ، وعلى كلٍ الواو في الآية عنده للعطف دون أن تكون زائدة أو للثمانية .

ومما يجب التنبيه إليه أنّ أباحيّان تعرض لما قاله الزمخشري في آية الكهف وردّه، جاء هذا في قوله:" قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا هَذِهِ الْوَاو الدَّاخِلَة عَلَى الْجُمْلَةِ الثَّالِثَةِ وَلِمَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا دُونَ الْأُولَيَيْنِ؟ قُلْتُ: هِيَ الْوَاوُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ كَمَا تَدْخُلَ عَلَى الْوَاقِعَةِ حَالًا عَنِ الْمَعْرِفَةِ...وَكَوْنُ الْوَاوِ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً دَالَّةً عَلَى لُصُوقِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ وَعَلَى ثُبُوتِ اتِّصَالِهِ بِهَا شَيْءٌ لَا يَعْرِفُهُ النَّحْوِيُّونَ، بَلْ قَرَّرُوا أَنَّهُ لَا تَعْطِفُ الصِّفَةَ الَّتِي لَيْسَتْ بِجُمْلَةٍ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى إِلَّا إِذَا اخْتَلَفَتِ الْمَعَانِي حَتَّى يَكُونَ الْعَطْفُ دَالًّا عَلَى الْمُغَايَرَةِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَخْتَلِفْ فَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ هَذَا فِي الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ، وَأَمَّا الْجُمَلُ الَّتِي تَقَعُ صِفَةً فَهِيَ أَبْعَدُ مِنْ أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ فِيهَا، ...وَيَكْفِي رَدًّا لِقَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ: أَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ عُلَمَاءِ النَّحْوِ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ "(١)

يُفهَمُ مما سبق أنّ الواو في آية الكهف عند الزمخشري وأبي حيّان ليست للثمانية ، وإنّما لبيان أن القول الصواب في قضية أهل الكهف قول من قال إنهم سبعة وثامنهم كلبهم ، لكن على اختلاف في توجيه الواو بين الرجلين ، فما ذهب إليه الزمخشري مخالف لما أجمع عليه علماء النحو ؛ وهو عدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف .وعلى كلٍ فالذي يعنينا أن مذهب الرجلين أنّ الواو في الآية ليست للثمانية .

(١)السابق .

٤. **بدر الدين بن عليّ المرادي المتوفى: ٧٤٩هـ**[١] :

بدر الدين بن عليّ المرادي علمٌ من أعلام اللغة ، وصاحب كتاب "الجنى الداني في حروف المعاني" ، وفي حديثه عن المعاني التي تأتي عليها الواو ذكر قول من أثبت واو الثمانية ، كابن خالويه والحريري ، وجماعة من ضعفة النحويين على حد قوله، وذكر شواهدها المشهورة ، وعنده أنّ المحققين من أهل العلم لم يثبتوا هذه الواو ، يقول المرادي :"واو الثمانية: ذهب قوم إلى إثبات هذه الواو، منهم ابن خالويه، والحريري، وجماعة من ضعفة النحويين. قالوا: من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد، فيقولون: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية، إشعاراً بأن السبعة عندهم عدد كامل.واستدلوا... ـ ذكر شاهد التوبة، والكهف، والزمر، والتحريم ـ... قالوا: ألحقت الواو، لأن أبواب الجنة ثمانية، ولما ذكر جهنم قال فتحت بلا واو، لأن أبوابها سبعة. وذهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة، وإما واو الحال. ولم يثبتوا واو الثمانية. وأنكر الفارسي واو الثمانية."[٢]

ثم تناول الرجل شواهد المجيزين لها، وبيّن أنّ الواو فيها لغرض آخر غير الثمانية، ففي آية التوبة قال :" أما قوله: ـ تعالى ـ ﴿ وَٱلنَّـٰهُونَ ﴾ فالواو فيه عاطفة. وحكمة ذكرها في هذه الصفة، دون ما قبلها من الصفات، ما بين الأمر والنهي من التضاد. فجيء بالواو رابطة

(١)حسن بن قَاسم بن عبد الله بن عَليّ الْمَرَادِي المراكشي الإِمَام الْعَالم النحرير بدر الدّين الْمَالِكِي الشهير بِابْن أم قَاسم ،كَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبيَّة، شرح ألفية ابْن مَالك والتسهيل وَغَيرهمَا، وصنف كتابا فِي مَعَاني الْحُرُوف نظماً ،وَشَرحه ، شرح الجزولية والكافية الشافية والتسهيل والفصول لِابْنِ معط والحاجبية النحوية والعروضية والشاطبية وَكَانَ عَارِفًا بالفقه الْمَالِكِي وَالْأُصُول .... وسمى كِتَابه فِي حُرُوف الْمعَانِي بالجنى الداني ، وَكَانت وَفَاته يَوْم عيد الْفطر سنة ٧٤٩ ينظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/ ١٣٧، ١٣٨المحقق: محمد عبد المعيد ضان ،الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر آباد/ الهند ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ١٦٧ .

بينهما لتباينهما"[1]

الواو عنده في آية التوبة عاطفة ؛ حيث إنّ الصفتين اللتين جاءت بينهما الواو متباينتان ، فجاء بالواو رابطة بينهما ،كما سبق عند غيره من أهل العلم .

وهي عاطفة أيضا في آية الكهف قال :" وأما قوله:ـ تعالى ـ ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ فقيل: هي واو العطف، أي: يقولون سبعة، وثامنهم كلبهم. فهما جملتان." [2]

ثم ذكر قول الزمخشري السابق واعترض عليه فقال :" وهو معترض من جهة أن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد، من النحويين."، وهو بذلك يتفق مع أبي حيّان في رده قول الزمخشري .

وأمّا آية التحريم فليست داخلة في شواهدها عنده؛ حيث يقول :" وأما قوله : ـ تعالى ـ ﴿ وَأَبْكَارًا ﴾ فليس من هذا الباب، لأن الواو فيه عاطفة، ولابد من ذكرها، لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل واحد."[3]

هذا شاهد يسقط الاستدلال بها؛ حيث إنهما صفتان لا يجتمعان في موصوف واحد، إذ لا توصف المرأة بأنها ثيّب وبكر في وقت واحد ، فلا توصف إلا بأحدهما، فوجود الواو بينهما أمر لازم ، كما أنّه عند المجيزين لها يصح الاستغناء عنها، فكيف يستقيم لهم هذا الكلام في تلك الآية ؟ وسيأتي هذا إنّ شاء الله ـ تعالى ـ عند الحديث عن قول ابن هشام في تلك المسألة .

وشاهد "الزمر "الواو عنده للحال، يقول" وأما قوله: ـ تعالى ـ ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ فقال أبو علي وغيره: هي واو الحال، والمعنى: حتى إذا جاؤوها، وقد فتحت. أي: جاؤوها، وهي

(١) السابق.

(٢)السابق.

(٣)السابق.

مفتحة، لا يوقفون."[1]

من خلال ما سبق يتبين أن المرادي لا يقول بواو الثمانية ، وأنّ الشواهد التي استدلوا بها الواو فيها للعطف أو للحال ، وكلام الرجل قد مضى فيه على نهج سابقيه المانعين لها ، ولم يقدم الرجل جديدا يذكر له ، في هذا المجال ، فمجمل كلامه أنّها يمنعها ، ومارد به على المجيزين لم يخرج عما قاله من سبقه .

٥ـ ابن عادل الدمشقي (المتوفى: ٧٧٥هـ) [2]

ومن المانعين لها صاحب "اللباب في علوم الكتاب "؛ حيث ذكر شواهدها السابقة التي استدلوا بها، ثم ذكر ما يفيد رفضه لها؛ نحو قوله في آية التوبة ـ بعد أن ذكر قول من قال إنها للثمانية ـ :" وهذا قولٌ ضعيفٌ جدّاً، لا تحقيقَ له"[3] ،الرجل حكم على القول القائل بأنّها للثمانية بأنّه ضعيف جدا لا تحقيق له ، دون أن يبيّن سرَّ ضعفه ، ودون أن يبيّن الوجه الأمثل الذي يمكن أن تحمل عليه الواو ، فاكتفي ببيان ضعفه دون أنّ يذكر سببا، أو سرا غيره لمجيئها ، كما ذكر غيره من

قبل .

هذا ومما يذكر للرجل أنه قدم دليلا جديدا يدعم قول المانعين؛ فبعد أن ذكر الرجل قول المجيزين لها علق بقوله :" قال القفال: وهذا ليس بشيء؛ لقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ

(١)السابق.

(٢) عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقيّ، أبو حفص، سراج الدين:صاحب التفسير الكبير:"اللباب في علوم الكتاب "فرغ من تأليفه في رمضان سنة ٨٧٩ هـ.ينظر الأعلام:٥/٥٨، معجم المؤلفين :٧/ ٣٠٠، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت .

(٣)اللباب في علوم الكتاب ١٠/ ٢١٨، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م .

﴿إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ الحشر: ٢٣،ولم يذكر الواو في النَّعت الثامن."[١]

الآية الكريمة اشتملت على ثمانية أوصاف، ولم تلحق الواو الثامن منها؛ وهوقوله : ﴿ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾، فلو كان من طبيعة العربية أن تأتي بالواو عند الثامن جاءت هنا .

٦ـ ابن هشام :[٢]

تحدث عنها في كتابه " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " ؛ عند حديثه عن المعاني التي تأتي عليها الواو، فقال :" التَّاسِع وَاو الثَّمَانِية، ذكرهَا جمَاعَة من الأدباء كالحريري، وَمن النَّحْوِيين الضُّعَفَاء كَابْن خالويه، وَمن المُفَسّرين كَالثَّعْلَبِيِّ، وَزَعَمُوا أَن الْعَرَب إِذا عدوا قَالُوا سِتَّة سَبْعَة وَثَمَانِية، إِيذَانًا بِأَن السَّبْعَة عدد تَامّ، وَأَن مَا بعْدهَا عدد مُسْتَأْنف، وَاسْتَدَلُّوا على ذَلِك بآيَات"[٣] .

أوّل ما يلفت الانتباه في الفقرة السابقة أن جاء فيها ما يفهم منه أنّه غير راضٍ عن واو

---

(١) السابق ١٢/ ٤٥٥.

(٢)ابن هِشَام:(٧٠٨ - ٧٦١ هـ = ١٣٠٩ - ١٣٦٠ م)عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر. قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. من تصانيفه " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " و " عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب " ، و " رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة " ، و " الجامع الصغير " نحو، و " الجامع الكبير " نحو، و " شذور الذهب " و " الإعراب عن قواعد الإعراب " و " قطر الندى " و " التذكرة " ، و " التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل " ، و " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " و " نزهة الطرف في علم الصرف " و " موقد الأذهان " في الألغاز النحوية. ينظر الأعلام ٤/ ١٤٧، ١٤٨.

(٣)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٧٤، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر –دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

الثمانية ؛ نحو" وَمن النَّحْوِيين الضُّعَفَاء..." ، و" وَزَعَمُوا " ، ثم بدأ مناقشة الآيات التي استشهدوا بها، وهي التي سبق ذكرها عند غيره، ومناقشة ابن هشام لهذه الشواهد لم تخرج كثيرا عن مناقشة السابقين؛ ففي حديثه عن آية الكهف قال :" قيل هِيَ فِي ذَلِك لعطف جملَة على جملَة، إِذْ التَّقْدِير هم سَبْعَة، ثمَّ قيل الْجَمِيع كَلَامهم، وَقيل الْعَطف من كَلَام الله تَعَالَى وَالْمَعْنَى نعم هم سَبْعَة وثامنهم كلبهم، وَإِن هَذَا تَصْدِيق لهَذِهِ الْمقَالة ،كَمَا أَن ﴿ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾ تَكْذِيب لتِلْك الْمقَالة، وَيُؤَيِّدهُ قَول ابْن عَبَّاس ـ رَضِي الله عَنْهُمَا ـ حِين جَاءَت الْوَاو انْقَطَعت الْعدة أَي لم يبْق عدَّة يلْتَفت إِلَيْهَا "[1]

ذكر ابن هشام أنّ الواو في هذا الموضع للعطف، وليست للثمانية كما يقولون ، والعطف عنده إمّا من قبيل عطف جملة على جملة، و يكون الجميع من كلام المختلفين في عدد أهل الكهف، ويكون الصواب قول من قال :﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، وقد يكون العطف من كلام الله ـ تعالى ـ، ومجيء الواو تصديق لهذه المقالة، كما أنّ ﴿ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾ تكْذِيب لما سبق ، ثم استدل بما جاء عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنّه قال : حِين جَاءَت الْوَاو انْقَطَعت الْعدة أَي لم يبْق عدَّة يلْتَفت إِلَيْهَا. فالواو على جعلها من كلامهم أو من كلام ربِّ العالمين لبيان أنّ هذا هو القول الصواب.

هذا وإذا كان ابن هشام قد سلك مسلك المانعين وجعل الواو في الآية السابقة للعطف ، فإنّه قد ذكر قولا يجعل الواو في الآية للحال ، ولم يذكر صاحب هذا الرأي ، والقائل به هو السكاكي ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في المبحث الأول؛ عند مناقشته للزمخشري في تلك الآية، وجعل ما قاله الزمخشري من قبيل النسيان، يقول ابن هشام :" وَقيل هِيَ وَاو الْحَال، وعَلى هَذَا فَيقدر الْمُبْتَدَأ اسْم إِشَارَة أَي هَؤُلَاءِ سَبْعَة، ليَكُون فِي الْكَلَام مَا يعْمل فِي الْحَال، وَيرد

(١) السابق .

ذَلِك أَن حذف عَامل الْحَال إِذا كَانَ معنويا مُمْتَنع وَلِهَذَا ردوا على الْمبرد قَوْله فِي بَيت الفرزدق:

... وَإِذا مَا مثلهم بشر(١)

إِن مثلهم حَال ناصبها خبر مَحْذُوف، أَي وَإِذ مَا فِي الْوُجُود بشر مماثلا لَهُم"(٢)

الواو على هذا الوجه للحال كما هي للحال في آية الزمر، وقد ردّ ابن هشام هذا الكلام ؛ لأنّ عامل الحال هنا يكون معنويا محذوفا، وحذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع عند أهل العلم ، لذا ردوا قول المبرد السابق .

والسؤال هل هناك وجه من البلاغة يمكن جعل الواو فيه للحال؟

أقول : إن حمل الواو في الآية على الحال مردود لأمرين ؛ الأوّل: نحويّ وهو ما ذكره ابن هشام ، من مخالفته اللغة ، والثاني : أنّ الغرض المسوق له الكلام هو بيان أنّ الصواب قول من قال إنهم سبعة وثامنهم كلبهم ، فجاءت الواو لبيان الفرق بين القول الصحيح من غيره ، وجعل الواو للحال هنا لا ينهض بهذا المعنى ، فالأمر مختلف في هذا السياق عن سياق آية الزمر ؛ إذ الغرض هناك هو بيان الحال الذي تتلقى به الجنةُ الذين آمنوا ؛ من البشر والترحيب، فهي مفتحة لهم قبل مجيئهم ، وفي هذا نعيم إلى نعيمهم ، أمّا سياق الكهف فالأمر مختلف كما سبق بيانه ، فهذا الوجه الذي ضعفه ابن هشام لا ينهض بآداء المعنى .

(١)هذا جزء من عجز بيت والبيت بتمامه: فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر ووجه الاستشهاد قيل: "مثلهم" حال؛ لأن إضافة "مثل" لا تفيد التعريف، وهو في الأصل صفة لـ "بشر"، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها، انتصبت على الحال. وبشر: مبتدأ، والخبر: محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف، وهو ممتنع أو نادر، أي: "ما في الوجود بشر مثلهم" أي: مماثلا لهم، قاله المبرد. ورد بأن حذف عامل الحال، إذا كان معنويا ممتنع.ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٧٠، ٢٧١، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٢)مغني اللبيب٤٧٤ .

الشاهد الثاني عنده آيَة الزمر وقال فيه "قيل:﴿ فُتِحَتْ ﴾فِي آيَة النَّار لِأَن أَبْوَابهَا سَبْعَة، و﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ فِي آيَة الْجنَّة إِذْ أَبْوَابهَا ثَمَانِيَة، وَأَقُول لَو كَانَ لواو الثَّمَانِية حَقِيقَة لم تكن الْآيَة مِنْهَا، إِذْ لَيْسَ فِيهَا ذكر عدد الْبَتَّة، وَإِنَّمَا فِيهَا ذكر الْأَبْوَاب، وَهِي جمع لَا يدل على عدد خَاص"(١)

مفاد كلام الشيخ أنّ الواو عند المجيزين تُركت في حديثه عن النار لأنّ أبوابها سبعة ، وذكرت في حديث الجنة لأنّ أبوابها ثمانية ، وقد ردّ ابن هشام هذا ؛ لأنّ الواو لو كانت تأتي من أجل الثمانية لم تكن الآية داخلة فيها ؛ لأنّ الأبواب جمع ، ولا يدل على عدد معين ، فكيف تكون للثمانية ؟!

والواو السابقة ـ عند ابن هشام ـ ليست داخلة على لفظ﴿ فُتِحَتْ ﴾، بل داخلة على جملة هو منها، وهي إمّا عاطفة عند قوم أو للحال عند آخرين ، وقد سبق مناقشة هذا في المبحث الأوّل، يقول ابن هشام:"ثمَّ الْوَاو لَيست دَاخِلَة عَلَيْهِ بل هِيَ جملَة هُوَ فِيهَا وَقد مر أَن الْوَاوفِي ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ مقحمة عِنْد قوم وعاطفة عِنْد آخَرين وَقيل هِيَ وَاو الْحَال أَي جاؤوها مفتحة أَبْوَابهَا ."(٢)

الشاهد الثالث آية التوبة ، وتوجيه ابن هشام للواو فيها لم يخرج عما قاله السابقون؛ من أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متقابلان ، أو هما صفتان متلازمتان لا تُفعل واحدة منهما دون غيرها ، يقول ابن هشام "الثَّالِثَة﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ فَإِنَّهُ الْوَصْف الثَّامِن وَالظَّاهِر أَن الْعَطف فِي هَذَا الْوَصْف بِخُصُوصِهِ إِنَّمَا كَانَ من جِهَة أَن الْأَمر وَالنَّهْي من حَيْثُ هما أَمر وَنهي متقابلان بِخِلَاف بَقِيَّة الصِّفَات أَو لِأَن الْآمِر بِالْمَعْرُوفِ ناه عَن الْمُنكر وَهُوَ ترك

(١)السابق ٤٧٥.

(٢) السابق ٤٧٥.

المَعْرُوف والناهي عَن المُنكر آمُر بِالمَعْرُوفِ فأشير إِلَى الِاعْتِدَاد بِكُل من الوصفين وَأَنه لَا يَكْتَفِي فِيهِ بِمَا يحصل فِي ضمن الآخر."[1]

أمّا آية التحريم فالواو عنده للتقسيم والمعنى لا يستقيم بسقوطها:" وَالصَّوَاب أَن هَذِه الْوَاو وَقعت بَين صفتين، هما تَقْسِيم لمن اشْتَمَل على جَمِيع الصِّفَات السَّابِقَة، فَلَا يَصح إِسْقَاطهَا إِذْ لَا تَجْتَمِع الثيوبة والبكارة وواو الثَّمَانِية عِنْد الْقَائِل بهَا صَالِحَة للسقوط"[2]

ذكر ابن هشام أنّ واو الثمانية صالحة للسقوط عند القائلين بها ، فإذا كان سقوطها جائزا عندهم فكيف يستقيم المعنى في هذا الشاهد إذا جُعِلت للثمانية؟

وإذا كان ابن هشام يأخذ من كلامهم ما يبطل مذهبهم في هذه الآية، فأري أنّ هذا الاستدلال يصلح للرد به عليهم في كل شواهدها التي وردت في القرآن الكريم؛ فالواو في كل الشواهد التي استدلوا بها إنّما جاءت لنكتة ، تذهب تلك النكتة بذهابها ، وعلى صحة فرض أن بعض الحروف تأتي مقحمة صالحة للسقوط ، فإنّ جاز هذا في كلام البشر فإنّه لا يجوز في الكلام المعجز ، فوجود الحرف في النص المعجز يقتضي البلاغة ، وعجزنا عن إدراك سره لا ينفي أهميته، وقد ثبت من خلال أقوال أهل العلم أن الواو في كل شواهداها لها من المعاني ما لها ، ثم إذا كان مجيئها وسقوطها سواء، فهل يكون المعنى واحدا في شاهد الزمر؟ ، أو تحذف من الموضعين ؟، أو تأتي في حديث النار دون حديث الجنة ؟، وهذا من الفساد البيّن ، فدعواهم أنّ واو الثمانية صالحة للسقوط يأخذ من مذهب المجيزين ولا يضيف لهم .

هذا وقد وزاد ابن هشام في هذه الآية شيئا لم يقل به أحد ممن سبق ، هو أنّ قوله: ﴿وَأَبْكَارًا﴾صفة تاسعة لا ثامنة ؛ لأنه يجعل قوله: ﴿ خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾صفة ، فيسقط الاستدلال بالآية من وجهين ؛ أنّ الواو للتقسيم من جهة، لايصح سقوطها كما سبق ، وأنّها جاءت بعد

(١) السابق ٤٧٦ .

(٢) مغني اللبيب ٤٧٧ .

التاسع لا الثامن ، يقول ابن هشام :" ثمَّ إِن ﴿ وَأَبْكَارًا ﴾ صفة تاسعة لَا ثامنة إِذْ أول الصِّفَات ﴿ خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾ لَا ﴿ مُسْلِمَٰتٍ ﴾ "(١)

هذا وقد ذكرها ابن هشام في موضع آخر من كتابه "مغني اللبيب" ؛ وذلك عند حديثه عن العطف بالواو في قول الله ـ تعالى ـ ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ النساء: ٣فذكر أنّ البعض يجعل الْوَاو في الآية نائبة عَن أَو، فردّ ذلك ثم قال" وَلَا يعرف ذَلِك فِي اللُّغَة وَإِنَّمَا يَقُوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين ....وأبلغ من هَذِه الْمقَالة فِي الْفساد قَول من أثبت وَاو الثَّمَانِية وَجعل مِنْهَا ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ "(٢)

٧ـ صَلاح الدِّين بن كيكلدي العَلائي (٣).

ذكرها تحت عنوان " وَاو الثَّمَانِية وَالرَّدّ على القَوْل بهَا"، وقد علق على من جعل شاهد الكهف للثمانية فقال:" وَهُوَ قَول لَا دَلِيل لَهُ وَلَا أصل لَهُ" (٤)، وهو كلام مقبول ؛ فما قاله

(١) السابق ٤٧٦.

(٢) السابق ٨٥٩.

(٣)صَلاح الدِّين العَلائي(٦٩٤ - ٧٦١ هـ = ١٢٩٥ - ١٣٥٩ م)خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقيّ، أبو سعيد، صلاح الدين: محدث، فاضل، بحاث. ولد وتعلم في دمشق، ورحل رحلة طويلة. ثم أقام في القدس مدرسا في الصلاحية سنة ٧٣١ هـ فتوفي فيها. من كتبه (المجموع المذهب في قواعد المذهب - خ) جزآن، في فقه الشافعية، وكتاب (الأربعين في أعمال المتقين) كبير، و (الوشي المعلم) في الحديث، و (المجالس المبتكرة) و (المسلسلات) و (النفحات القدسية) و (منحة الرائض) في الفرائض، و (كتاب المدلسين) و (مقدمة نهاية الأحكام) و (برهان التيسير في عنوان التفسير) و (كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب - خ)، و (إثارة الفوائد المجموعة - خ) في الحديث، و (جامع التحصيل في أحكام المراسيل - خ) حديث و (حكم اختلاف المجتهدين) وغير ذلك .الأعلام ٢/ ٣٢١.

(٤)الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٤٢،المحقق: حسن موسى الشاعر ،الناشر: دار البشير – عمان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

المجيزون لا شيء فيه إلاّ أنّ قالوا إنّها للثمانية ، فلا دليل لقولهم ، ولا حجة لمذهبم.

وفي آية الزمر ذكر أيضا ما يفيد رفضه لها فقال :" وأعجب من ذَلِك أَنهم قَالُوا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ إِنَّهَا وَاو الثَّمَانِية لِأَن الْجنَّة كلهَا ثَمَانِيَة أَبْوَاب وَهُوَ تخيل عَجِيب وَالْوَاو هُنَا للْحَال"[1] ، الواو عنده للحال كما عند غيره من المانعين، ودعوى أنّها لثمانية تخيّل عجيب.

هذا وقد زاد ابن كيكلدي الأمر تفصيلا في الصفات التي تتعدد ـ كما في آية التوبة والتحريم ـ فإذا قُصِد مجرد تعدادها دون النظر إلى شيء آخر تُرِك العاطف، وإذا قُصِد التنبيه على تغاير الصفتين ، أو قُصِد الإشارة إلى استبعاد اجتماعهما لموصوف واحد جاء بالعاطف ، جاء هذا في قوله :" وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ التَّحْقِيق أَن الصِّفَات إِذا قصد تعدادها من غير نظر إِلَى جمع أَو انْفِرَاد لم يكن ثمَّ عطف، وَإِن أُرِيد الْجمع بَين الصفتين، أَو التَّنْبِيه على تغايرهما عطف بالحرف، وَكَذَلِكَ إِذا أُرِيد التنويع لعدم اجْتِمَاعهمَا فَإِنَّهُ يُؤْتى بالْعَطْف أَيْضا، وَكَذَلِكَ إِذا قصد رفع استبعاد اجْتِمَاعهمَا لموصوف وَاحِد فَإِنَّهَا تعطف أَيْضا كَمَا فِي الْبَيْت الْمُتَقَدّم

إِلَى الْملك القَرْم وَابْن الْهمام ... [2]

(١) السابق .

(٢) صدر بيت وعجزه:" ولَيْثِ الكَتِيبَةِ فِي المُزْدَحَمْ"، والقَرْم -بفتح القاف وسكون الراء- وهو في الأصل الجمل المكرم الذي أعد للضراب، ثم أطلقوه على الرجل العظيم، وأصل الليث السبع، والكتيبة: الجماعة والفصيلة من الجيش، وأراد بليث الكتيبة الشجاع الفاتك، والمزدحم: أصله مكان الازدحام، وأراد هنا مكان المعركة وموطن الحرب، لأن الأبطال يتزاحمون فيه، والنحاة يستشهدون بهذا البيت لعطف بعض الصفات على بعض، فإنك تراه قد عطف قوله: "وابن الهمام" على القرم، ثم عطف عليه "وليث الكتيبة" ؛ وذلك جائز لأن الموصوف بها واحد.ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/ ٣٨٤،الناشر :المكتبة العصرية ،الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

فَإِن الْعَطف جَاءَ هُنَا رفعا لاستبعاد من يستبعد اجْتِمَاع هَذِه الصِّفَات فِيه ، فَقَوله تَعَالَى : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾الحديد٣: إِنَّمَا عطفت لِأَنَّهَا أَسمَاء متضادة الْمعَانِي فِي أصل الْوَضع فَرفع الْوَهم بالْعَطْف عَن من يستبعد ذَلِك فِي ذَات وَاحِدَة فَإِن الشَّيْء الْوَاحِد لَا يكون بَاطِنا ظَاهرا من وَجه وَاحِد فَكَانَ الْعَطف هَا هُنَا أحسن"[1]

القول السابق يمكن تطبيقه على شاهدي التوبة والتحريم ؛ فيقال:إنّ آية التوبة جاء فيها عدة صفات قُصِد ذكرها فحسب ، دون النظر إلى اجتماعها فُترِك العاطف ، فلما جاء ذكر ﴿ ٱلْآمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾،وقُصِد اجتماعهما معا لعلة معينة سبق الحديث عنها جاء العاطف ، وأمّا آية التحريم فقد قصد التنبيه على عدم اجتماعهما لموصوف واحد فجاء بها ، وما قاله ابن كيكلدي في توجيه شواهدها لا يخرج كثيرا عما قاله السابقون عليه .و شاهد الحديد السابق إنما جاءت الواو فيه لرفع الوهم عما يستبعد اجتماع هذه الصفات في موصوف واحد.

٨. **الدكتور:عبد العظيم المطعني** المتوفي: ١٤٢٩هـ

تحدث عنها في سياق حديثه عن حذف الواو في قول الله ـ تعالى ـ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ البقرة: ٤٤، وإثباتها في قوله ـ تعالى ـ :﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ إبراهيم:٦، فالآيتان اتحدتا في الغرض ، ولكن حذفت الواو من الأولى في قوله :﴿يُذَبِّحُونَ ﴾ و ذُكرت في الثانية؛ فبيّن الدكتور المطعني ـ رحمه الله ـ السرّ في ذلك فقال :" فالآية الأولى تذكير من الله – مجرد تذكير – بما حدث لبني إسرائيل من بطش فرعون وآله.وفي الآية الثانية يعمد موسى – عليه

(١)الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٤٣ .

السلام – إلى تذكير بنى اسرائيل بنعَم الله، ويعدد عليهم تلك النعَم، فلم يكتف بذكر الإنجاء، بل مهد له من أَول الأمر للتذكير فناسب ذلك تعداد النعَم، والفصل بين آحادها، فكأنه جعل سومهم العذاب محنة مستقلة نجاهم الله منها، وعطف عليها غيرها، لذلك جيء بالواو بين النوعين، ومعروف أن العطف بالواو يقتضي المغايرة، فلو ترك هذا العطف لصار السوم والتذبيح نوعاً واحداً، ويكون الثاني تفسيراً للأول، كما هو في الآية الأولى."[1] ، وإنّما آثرت ذكر كلامه بتمامه عن الشاهدين ، وإن كانا لا صلة لهما بواو الثمانية ؛ لبيان أنّ إثبات الواو وحذفها في الكلام المعجز ليسا سواء ، وأنّ إثباتها في الشواهد التي اتفقت للقائلين بها إنها للثمانية ، إنّما كان لغرض أهم ، ونكتة أدخل في إعجاز في كتاب الله ـ تعالى ـ من كونها للثمانية، وهو ما أشار إليه الشيخ المطعني في حديثه عنها ؛ ففي آية الكهف جاءت الواو في ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ دون ما قبلها ، فذكر أنّ البعض يجعلها للثمانية ، واتفقت لهم شواهد جعلوها من هذا الباب ، وهي الشواهد المشهورة السابقة، ثم تعرض لما قاله ابن المنير في تلك المسألة وأيّده ، فقال :" وقد شنع ابن المنير على مَن يقول بواو الثمانية هذه، ولم يرضه، وناقش أدلتهم وانتهي من المناقشة بأن ما زعموه من وجود واو ثمانية في اللغة العربية غير مُسلم، وأن كل واو جاءت في موضع مما يستدلون به هي لغير ما يرون."[2]

ومناقشة الشيخ المطعني لها لم تخرج كثيرا عن مناقشة ابن المنير، لكنه أضاف شيئا لكلام ابن المنير في حديثه عن شاهد التوبة؛ حيث قال :" ونضيف إلى ما ذكره ابن المنير ما يأتي:إن الواو كما دخلت على:﴿ وَٱلنَّـٰهُونَ ﴾ دخلت على ﴿ وَٱلْحَـٰفِظُونَ ﴾ وهي التاسعة فهلَّا قالوا بأنها واو التسعة، مشابهة لتلك؟ وحيث لم يسغ لهم هذا القول فما الفرق – إذن – بين الواوين

(١)خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ٢/ ١٤ الناشر: مكتبة وهبة الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

(٢)السابق ١٥.

الداخلتين على: ﴿ وَٱلنَّـٰهُونَ ﴾،﴿ وَٱلْحَـٰفِظُونَ ﴾ ؟"[1]

قول الشيخ المطعني يضيف دليلا إلى المانعين لها ؛ حيث ذكرت الواو في قوله : ﴿وَٱلْحَـٰفِظُونَ ﴾، وهي صفة تاسعة فهل نقول إنها واو التاسع كما قالوا واو الثامن ؟ وهو أمر لم يقل به أحد من قبل ، وإلاّ فما الفرق بين الواوين ؟ وهو بلا شك دليل عقلي مقبول ، فإذا كانت الواو مرتبطة بالثمانية دون غيرها من الأعداد لذهبت من قوله :﴿ وَٱلْحَـٰفِظُونَ ﴾، وإنّما مجيئها لعلة يقتضيها المقام غير الثمانية ، وهو ما أشار إليه الدكتور المطعني في ختام حديثه عنها فقال :" أرى أن ليس فيما ذكروه حُجة لهم على هذه الواو.... وأنا مع مَن ينكر أن هذه الواو تسمى واو الثمانية. لأنه حتى ولو سلمنا به لاحتاج الأمر إلى توجيه آخر هو: لماذا اختصت اللغة العربية الثمانية بهذه الواو دون غيرها من الأعداد؟ وأظن أن محاولة توجيه هذا الجعل الأخير لا يخرج عن تعليلات ليس تحتها طائل."[2]

هذا وقد أنكرها جماعة من العلماء؛ منهم الزركشي (المتوفي: ٧٩٤هـ)في كتابه البرهان[3] ، وابن كثير (المتوفي: ٧٧٤هـ)في تفسيره [4]،وزين الدين المصري، المعروف بالوقاد (المتوفي: ٩٠٥هـ) [5] ،وجلال الدين السيوطي [1]،وغيرهم ، وإنما تركت ذكر أقوالهم لأنه لا جديد فيه

(١) السابق ١٦

(٢)السابق ١٨

(٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٣٩، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي .

(٤) ينظر : تفسير القرآن العظيم ٢/ ١٢١، المحقق: سامي بن محمد سلامة ،الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

(٥) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٤٦، المحقق: عبد الكريم مجاهد ، الناشر: الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

، فما ذُكر من أقوال يغني عنها ، ويمكن مناقشتها بما نوقشت به الأقوال السابقة .

(١) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ١٩١،المحقق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر:المكتبة التوفيقية – مصر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ٣/ ٣٦٣، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح الخلق أجمعين، وبعد:

فقد تتبعت في الصفحات السابقة شواهد واو الثمانية في كتاب الله ـ تعالى ـ ، ووقفت على أقوال المجيزين لها والمانعين ، وتمت مناقشة أقوالهم بما ينسجم مع سياق هذه الشواهد ، وقد تمخضت هذه الدراسة عن نتيجة مهمة ، وهي أنّ القول بواو الثمانية لا يليق بكتاب الله ـ تعالى ـ ، وأنّ الصواب قول من منعها ؛ فهو قول له أساس؛ حيث إنّ المجيزين لها لم يقدموا دليلا يدعم ما ذهبوا إليه ، فكل ما قالوه: إنّ ذلك من خصائص العربية ، ولم يذكروا شاهدا واحدا من كلام العرب على ما يقولون .

كما أنّ الشواهد التي اتفقت لهم في القرآن الكريم على أنّها للثمانية، رأينا الواو فيها لغير ما يقولون، فآية التوبة جاءت الواو لبيان ارتباط ما بين الصفتين، فلا تفعل واحدة منهما دون الأخرى، أو لبيان أنّ هذه العبادة مختلفة عما سبقها؛ حيث إنها عبادة تتعلق بالغير، ولو كانت الواو تلحق الثامن من الأعداد كما يزعمون لما جاءت في الصفة التي بعدها ﴿وَٱلْحَٰفِظُونَ﴾ ،فهل قالوا بواو التسعة كما قالوا بواو الثمانية ؟، وإلاّ فما الفرق بين الواوين ؟!.

وفي آية الكهف كانت لبيان أن القول الصواب قول من قال إنّهم سبعة وثامنهم كلبهم، ودعوى أنّها للثمانية في هذه الآية لا دليل عليه.

وفي آية الزمر جاءت الواو للحال؛ أي لبيان حال الجنة عند دخول أهلها ، فهي مفتحة لهم قبل مجيئهم ، ودعوى أنّ أبواب الجنة ثمانية لا يستفاد من الواو ، فكلمة أبواب جمع يصدق على الثمانية وغيرها ، وإنّما يستفاد العدد من خبر صحيح ، وقد بينت الدراسة أن جعلها للثمانية في هذا المقام لا يتفق والغرض المسوق له الكلام .

وفي آية التحريم القول بأنها للثمانية فاسد من أساسه؛ حيث إنّ هذه الواو لا يجوز حذفها؛ إذ لا توصف المرأة بأنها بكر وثيب معا، فوجود الواو ضرورة، وقد جعل ابن هشام قوله

﴿ وَأَبْكَارًا ﴾ صفة تاسعة لَا ثامنة إِذْ أول الصِّفَات عنده ﴿ خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾ ، فيسقط الاستدلال بالآية من وجهين .

هذا وقد جاء في القران صفات لم يقترن الثامن فيها بالواو كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾

فَلِمَ لم تلحق الصفة الثامنة إذا كان هذا من طبيعة العربية؟!

كما أنّ القائلين بها من مذهبهم جواز سقوطها، فهل يليق هذا بكتاب الله ـ تعالى ـ أنّ نجعل وجود الحرف وعدمه سواء، فبيّنت الدراسة أن الحرف في موضعه لا يجوز حذفه، وأنّ هناك آيات حذفُ الواو فيها من الفساد البيّن ، كما مرّ في سورة التحريم .

كما أنّه من المعلوم أن القرآن جاء بلسان عربي مبين؛ فلوكان من طبيعة العربية إلحاق واو عند الثامن، لكانت شواهدها كثيرة، لكنك لم تجد شاهدا واحدا من فصيح كلامهم يؤكد ما ذهبوا إليه، وإنّما هو كلام مرسل لا أساس له.

وبعد، فما أبرئ نفسي إنني بشر أصيب وأخطئ ما لم يحمني القدر، فأسأل الله ـ تعالى ـ أن يغفر ذنبي، وأن يجبر كسري، وأن يستر عيبي، إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

١ـ أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان المحقق: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض، دار النشر: دار الفضيلة.

٢ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣ـ الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة ،٢٠٠٢ م.

٤ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥ـ البحر المحيط في التفسير ، المحقق: صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٦ـ البرهان في علوم القرآن المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي.

٧ـ تفسير القرآن العظيم ، المحقق: محمد حسين شمس الدين ، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت ، الطبعة: الأولى - ١٤١٩ هـ .

٨ ـ التفسير القرآني للقرآن ، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.

٩ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفي بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر : ١٣٨٧ هـ .

١٠ـ الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، الناشر : دار الكتب المصرية - القاهرة ، الطبعة : الثانية ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .

١١ـ الجنى الداني في حروف المعاني، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م

١٢ـ حجة القراءات، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

١٣ـ الحجة في القراءات السبع، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

١٤ـ خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٥ـ الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

١٦ـ درة التنزيل وغرة التأويل، دراسة وتحقيق وتعليق: د/ محمد مصطفي آيدين ، الناشر: جامعة أم القرى ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٧ـ درة الغواص في أوهام الخواص ، المحقق: عرفات مطرجي ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/ ١٩٩٨هـ .

١٨ـ دلائل الإعجاز ، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة ، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٩ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، المحقق: محمد عبد المعيد ضان ، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٢٠ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط ، الناشر: دار القلم، دمشق.

٢١ـ زاد المسير في علم التفسير ، المحقق: عبد الرزاق المهدي ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ .

٢٢ـ صحيح البخاري ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر ،الناشر: دار طوق النجاة ،

الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣ـ فقه اللغة وسر العربية ، المحقق: عبد الرزاق المهدي ، الناشر: إحياء التراث العربي الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٣ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، المحقق: حسن موسى الشاعر ، الناشر: دار البشير – عمان الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .

٢٤ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، الناشر: مكتبة المثنى ، تاريخ النشر : ١٩٤١م.

٢٥ـ كشف المعانى في المتشابه من المثانى ، تحقيق: الدكتور عبد الجواد خلف ، الناشر: دار الوفاء المنصورة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م

٢٦ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

٢٧ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م .

٢٨ـ معالم التنزيل في تفسير القرآن ، المحقق : عبد الرزاق المهدي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي –بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ.

٢٩ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٠ـ معجم المؤلفين ، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٣١ـ مفاتيح الغيب الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.

٣٢ـ مفتاح العلوم ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ، الناشر: دار الكتب

العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٣٣ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ .

٣٤ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، المحقق: عبد الكريم مجاهد ، الناشر: الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

٣٥ـ ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل ، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

٣٦ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.

محتويات البحث

مقدمة.

تمهيد.

المبحث الأول: المجيزون لها.

١ـ ابن خالويه.

٢ـ الثعلبي .

مناقشة ابن خالويه والثعلبي .

٣ـ أبو منصور الثعالبي .

٤ـ أبو عمرو يوسف بن عبد البرالقرطبي .

٥ـ الحريري البصري .

٦ـ ابن عطيه الأندلسي.

المبحث الثاني : المانعون لها.

١ـ الكرماني .

٢ـ ابن المنير.

٣ـ أبوحيّان الأندلسي .

٤ـ بدر الدين بن علي المرادي.

٥ـ ابن عادل الدمشقي .

٦ـ ابن هشام .

٧ـ صلاح الدين بن كيكلدي العلائي.

٨ـ الدكتور عبد العظيم المطعني .

الخاتمة .

ثبت المصادر والمراجع.

محتويات البحث.